

مجلس الإدارة



علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة



أحمد محمد المشاري
عضو مجلس الإدارة



بدر سليمان الأحمد
عضو مجلس الإدارة



عنود فاضل الجذران
نائب رئيس مجلس الإدارة



ماجد علي عويد عوض
عضو مجلس الإدارة



سالم علي حسن العلي
عضو مجلس الإدارة



طارق فريد العثمان
عضو مجلس الإدارة



فوزي عبد المحسن العتيقي
أمين سر مجلس الإدارة

المقدمة

التجاري..... هو اختياري

كان عام 2011 بداية انطلاق العقد السادس للبنك التجاري الكويتي بعد أن كان قد احتفل بمرور 50 عاماً على تأسيسه. والبنك التجاري الكويتي - ثاني أقدم البنوك الكويتية تأسيساً - يوفر لعملائه من الأفراد والشركات خدمات مصرفية وحلول استثمارية متميزة من خلال شبكة فروع الواسعة التي تغطي كافة أنحاء الكويت.

وعلى الرغم من استمرار تداعيات الأزمة المالية التي ألقت بظلالها على المنطقة، والكويت لم تكن بمنأى عنها، إلا أن التجاري وبفضل استراتيجيته الواضحة ومتانة قاعدته الرأسمالية وسياسته الرصينة في إدارة المخاطر نجح في عبور هذه الأزمة.

وسوف يعمل مجلس إدارة التجاري عن قرب مع فريق الإدارة التنفيذية لاستكمال بنود الخطة الخمسية، التي قام البنك بوضعها بالتعاون مع أحد بيوت الخبرة الاستشارية، والتي تهدف في مجملها إلى معالجة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية والعودة بالبنك إلى معدلات الربحية المرتفعة المحققة من أنشطة البنك الفعلية.

ومع بداية عقده السادس، سوف يستمر البنك في تطوير خدماته ومنتجاته المصرفية التي تلبي احتياجات شريحة واسعة من العملاء وسوف يعمل على زيادة حقوق مساهميه وخلق بيئة عمل متميزة لموظفيه مع تأكيد مشاركته المجتمعية في كافة الفعاليات الاجتماعية ضمن مسئولياته الاجتماعية كمؤسسة مصرفية رائدة.

عرض موجز للأوضاع الاقتصادية

الاقتصاد العالمي

أظهر الاقتصاد العالمي في عام 2011 عدم قدرته على مقاومة الأزمة المالية العالمية والعودة إلى مسار التعافي بعدما شهد أسوأ حالات الانكماش في التاريخ الحديث. ويظل تعافي النشاط الاقتصادي في وضع غير مستقر، وهو الآن في مفترق طرق ويتأرجح ما بين الانتعاش والانكماش.

ولم تحقق حزم المساعدات لدفع النشاط الاقتصادي، التي اتخذتها حكومات الدول الكبرى والبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية، النتائج المرجوة منها.

ويواجه الاقتصاد العالمي حالياً مجموعة من التحديات أهمها:

- المشكلات المتعلقة بالديون في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
- حالة التوتر والقلق التي تسود منطقة الشرق الأوسط.
- ارتفاع أسعار النفط.
- ارتفاع مستويات التضخم في الصين وأسواق الدول الناشئة الأخرى.

وقد واصلت البنوك المركزية الكبرى في الدول المتقدمة سياساتها النقدية التوسعية خلال عام 2011 حيث استطاعت الإبقاء على أسعار الفائدة عند أدنى معدلات مسجلة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي تقلص وتيرة النمو العالمي بنحو 4% خلال عام 2012 نتيجة لعدة عوامل، منها الأوضاع المالية المضطربة في منطقة اليورو.

وتهدد الأزمات المالية التي تجتاح الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حالياً الاقتصاد العالمي برمته، وتندرج بكساد عالمي في العام القادم، حيث تخيم على الآفاق مخاطر حدوث تطورات سلبية أبرزها التباطؤ الحاد في وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي، كما أن المخاطر تهدد تعافي الاقتصاد الأوروبي. وبالتالي، فإن الصورة العامة لأداء الاقتصاد الأمريكي لا تبشر بأي أمل في التعافي قريباً.

الاقتصاد الكويتي

تعتمد الكويت، كسائر دول مجلس التعاون الخليجي، بشكل كبير على صادرات النفط للسوق العالمي حيث تمثل الصادرات النفطية نحو 90% من الإيرادات العامة للدولة.

وخلال عام 2011، شهد الاقتصاد الكويتي ثمة دفعة من النمو، بعدما عانى من ضغوط انكماشية ناتجة عن الأزمة المالية التي اندلعت في عام 2008. ويرجع ذلك النمو بشكل كبير إلى زيادة الإنفاق الحكومي مدعوماً بارتفاع أسعار النفط التي تراوحت بين 80 و90 دولار أمريكي للبرميل الواحد، وكذلك نتيجة لتوافر السيولة الكافية لدى الجهاز المصرفي. كما ساهمت المبادرات الحكومية نحو البدء في تنفيذ مشروعات جديدة، وكذلك الإجراءات التي اتخذها بنك الكويت المركزي في شأن السياسة النقدية، في تعزيز مستوى أداء النشاط الاقتصادي عما كان متوقعا له في عام 2011.

وعلى الرغم من ذلك، وعلى ضوء الانحسار المتوقع في عام 2012 في أداء الاقتصاد العالمي والشكوك في توقعات زيادة الطلب على النفط، فلا زال الاقتصاد الكويتي معرض لمخاطر كبيرة.

علاوة على ذلك، وعلى ضوء خطة التنمية الشاملة لدولة الكويت والمشاريع الجديدة المتوقع تنفيذها قريباً، والتوقعات بانكماش النشاط الاقتصادي على المدى القريب في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فإن ذلك من شأنه أن يوفر مزيد من الاطمئنان للعديد من المستثمرين من الشركات والمؤسسات المالية، لاختيار الكويت كملاذ آمن وبيئة أفضل للاستثمار.

سوق الكويت للأوراق المالية

ظلت وتيرة الأداء العام لسوق الكويت للأوراق المالية ضعيفة نوعاً ما خلال عام 2011. وعلى الرغم من ارتفاع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية في بداية العام عندما لامس مستوى 7004 نقطة، فقد أخذ اتجاهًا نزولياً عندما لامس 5746 نقطة خلال الربع الثالث من عام 2011 وهو ما يعكس اهتزاز الثقة لدى المستثمرين. ومع ذلك، فقد أقلَّ المؤشر في نهاية العام عند مستوى 5814 نقطة وهو ما يقل بكثير عن المستوى المرتفع الذي كان المؤشر قد حققه في بداية العام.

وعلى الرغم من توافر معدلات سيولة كافية لدى النظام المصرفي، والانخفاض النسبي في أسعار الفائدة، فقد ظل سوق الأوراق المالية في حالة تراجع خلال معظم فترات العام وهو ما يشير إلى تباطؤ نمو الائتمان وما صاحبه من تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل عام.

وفي ضوء التوقعات بتحقيق معدلات ربحية قوية من قبل الشركات وتنفيذ مشروعات خطة التنمية واحتمالات ارتفاع أسعار النفط، وزوال حدة أزمة القروض والديون في كل الولايات المتحدة وأوروبا، فإن ذلك كله من شأنه أن يبعث على الأمل والتفاؤل نحو ارتفاع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية إلى مستويات أعلى خلال عام 2012.

نشاطات البنك

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

بدأ قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في عام 2011 عملية تجديد شاملة في استراتيجية أعماله. وتعتمد هذه الاستراتيجية على دراسة ومراجعة سوق الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد لفترة خمس سنوات، حيث توجّه تركيز القطاع على الوصول بمنتجات البنك وخدماته لكافة شرائح العملاء وتعزيز القنوات البديلة لتحقيق هذه الغاية، فضلاً عن إعادة تخطيط شبكة فروع البنك والعمل على تعزيز ثقافة تحفيز وتقوية الأداء. وتأخذ هذه الاستراتيجية نظرة ثاقبة وعميقة للسوق لمدة خمس سنوات، وقد قام القطاع خلال معظم فترات عام 2011 بوضع الخطوط العريضة التي سترتكز عليها خطة عمله في المستقبل.

وعلى الرغم من استمرار حالة انكماش النمو في الاقتصاد المحلي، وصدور العديد من التشريعات الصارمة التي تؤدي إلى الحد من النمو في جانب الأصول، فقد كان أداء قطاع الخدمات المصرفية للأفراد إيجابياً. وفي ظل محدودية فرص النمو في جانب الأصول، فقد تركّز التوسع في أعمال هذا القطاع على دراسة جانب المطلوبات والعمل على جذب عملاء جُدد، والقيام بعمليات البيع المزدوج للمنتجات والخدمات المصرفية للعملاء الحاليين، وقد حقق القطاع تطوراً لافتاً في هذا الاتجاه.

وفي الربع الأول من العام، قام البنك بإجراء تغيير شامل في حساب النجمة الذي يقدم جوائز لأصحابه، حيث تم تعديل نظام السحب على الجوائز في هذا الحساب ليُقدم أكبر جائزة يومية، بالإضافة إلى السحب على جوائز كبرى في أربع مناسبات هي العيد الوطني للكويت وعيد الفطر وعيد الأضحى وكذلك ذكرى تأسيس البنك. وقد كان لهذا التعديل أثراً كبيراً في السوق، انعكس في جذب عدد كبير من الإيداعات في هذا الحساب. وقد واكب النمو في جانب المطلوبات نمواً كبيراً في جانب إيداعات الأفراد وانعكس ذلك إيجابياً وساهم في خفض تكلفة الأموال.

وحققت بطاقة الدفع المسبق التي كان البنك قد طرحها أواخر العام الماضي نمواً كبيراً خلال عام 2011 مع زيادة في حجم مبيعات هذه البطاقة بنحو 40% وزيادة في قاعدة عملاء هذه البطاقة. وقد تمكنت فرق التسويق والمبيعات عن طريق تحالفات استراتيجية رئيسية مع العديد من متاجر البيع المختلفة ومنافذ البيع في السوق من إطلاق حملات تسويقية ناجحة وجذب مزيد من العملاء للبنك. كما أن بطاقات التجاري الائتمانية المختلفة سواء كانت كلاسيكية أو ذهبية أو بلاتينية توفر لأصحابها العديد من المزايا كونها تتمتع بمقبولية عالمية وتلبي احتياجات شريحة واسعة من العملاء على اختلاف فئاتهم وتطلعاتهم.

وقد واصل مركز البطاقات خلال العام جهوده الرامية إلى توفير أكبر قدر من الحماية لعملاء البطاقات من خلال توظيف أحدث المعايير التكنولوجية المتبعة عالمياً في هذه الصناعة. كما واصل مركز الاتصال دوره الموهود في تقديم خدمات مصرفية هاتفية متميزة تستجيب لاستفسارات كافة العملاء خاصة في فترات العطلات الطويلة وخارج أوقات العمل الرسمية.

وتتم بصورة مستمرة مراجعة تخطيط مواقع شبكة فروع البنك لضمان وجود قوي للبنك في أفضل المواقع الاستراتيجية في الكويت. ويتم حالياً إنشاء فروع جديدة والتي من المقرر أن يتم افتتاحها خلال عام 2012.

كما تم إجراء عملية إعادة هيكلة شاملة لشبكة الفروع والهيكل التنظيمي داخل كل فرع. علاوة على ذلك، فقد انصب تركيز البنك هذا العام، ومن خلال الدورات التدريبية المختلفة، على تدريب الموظفين على مهارات خدمة العملاء بصورة أفضل بما يحقق الرضا التام لهم. وقد واكب ذلك مواصلة قطاع الخدمات المصرفية للأفراد جهوده في العمل على تزويد العملاء بمنتجات وخدمات مصرفية تلبي احتياجاتهم. وكانت عمليات البيع تدعمها برامج تحفيزية شاملة وقوية مبنية على الموازنة بين الأهداف المرجوة وما تم إحرازه فعلياً باستخدام بطاقات تسجيل النقاط.

وخلال عام 2011، تواصلت الجهود في العمل على تنمية العلاقات مع المتاجر المختلفة لجهة توفير خدمات نقاط البيع والتفويض بتمرير المعاملات. ويحتل البنك التجاري الآن المرتبة الثانية لأكبر حصة سوقية من بين البنوك الكويتية في هذا المجال وهو أحد مجالات العمل الهامة لما يوفره للبنك من فرص عديدة في عمليات البيع المزدوج التي يقدمها البنك للتجار وجمهور العملاء.

قطاع الائتمان التجاري

شهد عام 2011 استمرار الأزمة المالية والنقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وإشراف بعض الاقتصادات على الإفلاس في منطقة اليورو، مثل اليونان وكذلك استمرار المشاكل المالية والإقتصادية التي تواجه البرتغال وإسبانيا وإيطاليا، وارتفاع التضخم في الأسواق الناشئة. وكان لهذه الأحداث مجتمعة تداعياتها السلبية على تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وغياب المحفزات على الاستثمار. وعلى صعيد الأسواق المحلية، فقد أدت الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الحد من معدلات النمو وإعاقة التعافي من حالة الركود الإقتصادي بعد أن كانت بوارده قد ظهرت في بداية العام.

ومع ذلك، وفي ظل تلك الأجواء التي غاب عنها التفاؤل، فلا زالت هناك بعض بوادر الأمل، حيث استمد الاقتصاد العالمي بعض القوة من انتعاش الأسواق الآسيوية وسرعة عودة الاقتصاد الياباني للتعافي. وعلى الصعيد المحلي، ساعد ارتفاع أسعار النفط على استمرار الكويت في تحقيق فوائض ونمو في الناتج المحلي الإجمالي. وهذه العوامل تساهم في إضفاء أجواء إيجابية وتبعث على التفاؤل في المستقبل.

وفي هذا السياق، كان يتعين على البنك، ومن خلال قطاع الائتمان التجاري، أن يبذل المزيد من الجهد الاستثنائي للعمل على تحسين وضع أصول البنك والاحتفاظ بحصة مناسبة في سوق الائتمان. وقد أدى التباطؤ في تنفيذ خطة التنمية، والانكماش الذي شهده سوق العقار واستمرار حالة التذبذب في أداء الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، إلى استمرار البنك في اتباع سياسة الحذر في التوسع في عمليات الإقراض. ومع ذلك، فقد تمكن قطاع الائتمان التجاري من استغلال الفرص المتاحة لتنويع وتقوية المصادر المدرة للدخل. وفي إطار التزام البنك بدعم مبادرات التنمية الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة، فقد قام البنك بقيادة عملية الترتيب لقرض مشترك لإحدى كبرى الشركات بلغت قيمته نحو 1.2 مليار دولار أمريكي لتوريد وتشغيل وصيانة المرحلة الثانية لمحطة كهرباء الزور الجنوبية. وكان للبنك توجهٌ محدّد في عمليات الإقراض للقطاع الخاص، حيث تركّز اختيار البنك للمقترضين الذين يقدمون ضمانات مقبولة مع ضمان تحقيق تدفقات نقدية جيدة من القروض الممنوحة لهم.

كذلك عمل البنك على منح الأولوية لحماية مصالحه وحماية الأطراف أصحاب المصالح سواء من المساهمين أو العملاء. كما أولى البنك عناية خاصة لخفض حجم الأصول غير المنتظمة. واستمر البنك في تكوين مخصصات مناسبة لمواجهة الإلتزامات الطارئة، حيث قام البنك بتكوين قاعدة مناسبة من المخصصات لحمايته ضد أي مخاطر غير متوقعة في المستقبل. كما أولى القطاع عناية بالغة لحماية موجودات البنك والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية. وعلى الرغم من عظم التحديات التي مر بها قطاع الائتمان التجاري، إلا أنّ الاستثمار الذي قام به البنك في تأهيل موظفي قطاع الائتمان التجاري ليصلوا إلى درجة عالية من الكفاءة، قد مكّن هذا القطاع من مجابهة هذه التحديات بكل ثقة ونجاح.

الإدارة المصرفية الدولية

واصلت الإدارة المصرفية الدولية إستراتيجيتها الرامية إلى تأسيس علاقات عمل قوية مع البنوك المحلية والإقليمية والعالمية، بهدف دعم عملاء ومساهمي البنك. ومن خلال البنوك المراسلة التي تحتفظ الإدارة المصرفية الدولية معها بعلاقات عمل متميزة ووطيدة، تقوم الإدارة بتمويل العديد من صفقات التمويل التجاري سواء لصالح البنك أو لصالح عملائه، بما يساهم في زيادة إيرادات البنك من العمولات والأتعاب. بالإضافة إلى ذلك، فإن علاقات العمل الواسعة التي تؤسسها الإدارة المصرفية الدولية مع البنوك الأجنبية تساعد على زيادة إيرادات البنك من العمولات والأتعاب وذلك عن طريق اختيار البنك التجاري كشريك لتمرير المدفوعات بالعملات الأجنبية.

كما نجحت الإدارة المصرفية الدولية خلال عام 2011 في تخفيض مصاريفها وذلك بترشيد نفقاتها مع العمل في الوقت ذاته على زيادة إيراداتها من العمولات والأتعاب الناتجة عن إصدار الكفالات وأنشطة التمويل التجاري المختلفة.

إدارة الخزينة

تقوم إدارة الخزينة في البنك بدور حيوي، وتعمل على أداء دورها بالتكامل والتنسيق مع كافة إدارات وقطاعات الأعمال بالبنك. وتضطلع الإدارة بمسؤولية إدارة أسعار الفائدة والإنكشافات في أسعار صرف العملات الأجنبية، مع العمل في ذات الوقت على الاحتفاظ بمراكز بالعملات الأجنبية لصالح البنك بهدف تحقيق ربحية للبنك من عمليات المتاجرة بالعملات الأجنبية.

كما واصلت إدارة الخزينة الاحتفاظ بدورها الريادي المعهود في كلاً من السوق النقدي المحلي وكذلك سوق القطع الأجنبي مقابل الدينار الكويتي. وعززت إدارة الخزينة دورها في سوق مبادلات العملات الأجنبية من خلال متابعة وإدارة الانحرافات الكبيرة في أسعار الفائدة، وهو ما أضاف بعداً جديداً في تحقيق الربحية للبنك.

وقد انصب تركيز الإدارة - بالإضافة إلى أنشطتها في السوق النقدي وسوق القطع الأجنبي - على تعزيز وتطوير محفظة سندات الشركات وسندات الخزينة لدى البنك.

كما واصلت الإدارة اهتمامها نحو تطوير علاقات العمل مع العملاء الراغبين في الحصول على منتجات الخزينة من القطع الأجنبي ومنتجات الودائع التي شهدت ارتفاعاً في حجم التعاملات ومعدل الدوران وهو ما انعكس إيجاباً على معدلات الربحية المحققة للبنك.

على الجانب الآخر، فقد أولت إدارة الخزينة اهتماماً خاصاً نحو تعزيز وتوطيد علاقات التعامل المصرفي مع بنوك في دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك البنوك العالمية، وهو ما عاد بالنفع والفائدة على البنك من خلال الحصول على خطوط ائتمانية كبيرة.

إدارة الإستثمار

شركة التجاري للاستثمار

شركة التجاري للاستثمار هي شركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك التجاري الكويتي وهي الذراع الاستثماري للبنك.

تقوم شركة التجاري للاستثمار بإدارة المحفظة الاستثمارية الخاصة بالبنك ضمن أنشطة الشركة المتعلقة بإدارة المحافظ الاستثمارية. وقد حققت هذه المحفظة إيرادات من بيع بعض الاستثمارات، وتوزيعات الأرباح وإيرادات الفوائد المستلمة عن بعض الاستثمارات. وقد قام البنك بتكوين مخصصات كافية، كإجراء احترازي، مقابل بعض الاستثمارات.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم شركة التجاري للاستثمار بإدارة أربعة صناديق استثمارية في إطار عمليات إدارة الأصول. وقد استمرت أنشطة إدارة الأصول التي تقوم بها الشركة في تحقيق عوائد للبنك ناتجة عن إيرادات الأتعاب والعمولات. وتقوم شركة التجاري للاستثمار بمباشرة ومزاولة أعمالها وفقاً للتعليمات الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

قطاع إدارة المخاطر

تلعب إدارة المخاطر دوراً مهماً في نشر ثقافة إدارة المخاطر عبر كافة وحدات أعمال البنك. ويؤكل إلى هذه الإدارة مسؤولية تحديد وقياس وإدارة ومراقبة وتخفيف المخاطر التي يتعرض لها البنك. وقد يتعرض البنك، عند مزاولة أعماله اليومية، لأنواع مختلفة من المخاطر، يأتي على رأسها المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر التركيز الائتماني ومخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية. ويستمر البنك في توجيه عناية قصوى لإدارة كافة هذه المخاطر، من أجل مواجهة الأوضاع الصعبة في الوقت الحاضر أو المحتملة التي قد يتعرض لها البنك مستقبلاً.

ويقوم قطاع إدارة المخاطر بإجراء تقييم ومراجعة لطلبات منح الائتمان قبل الموافقة على المنح، بهدف تقييم المخاطر التي قد تنطوي على منح الائتمان واقتراح الوسائل اللازمة لتخفيف تلك المخاطر. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يعمل قطاع إدارة المخاطر على إجراء عملية التقييم والمراجعة اللاحقة للموافقة على الائتمان، للتأكد من مدى الالتزام بالشروط المطبقة، وضمان استمرار الجدارة الائتمانية لمحفظة القروض لدى البنك. كذلك يقوم القطاع بإجراء تحليل دوري ومنظم لمحفظة البنك الائتمانية، حتى يكون على دراية تامة بكافة اتجاهات هذه المحفظة، وللتأكيد على توافقها مع الأهداف الإستراتيجية للبنك.

وخلال العام، واصل القطاع تعاونه والعمل عن كثب مع كافة وحدات الأعمال لرفع مستوى الوعي بالمخاطر التشغيلية، وإجراء التقييم الداخلي للأدوات الرقابية المعمول بها لدى البنك، وأثر ذلك على الأنشطة المتعلقة بكافة قطاعات الأعمال، بهدف تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها وحدات الأعمال المختلفة بالبنك. كما أن استمرار البنك في استخدام بوليصات التأمين الشاملة على كافة أصوله ومقوماته قد ساهم بصورة فعالة في تحويل المخاطر التشغيلية إلى مؤسسات وجهات تأمينية ذات ملاءة عالية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بمراجعة كافة الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر قبل وضعها موضع التنفيذ. كما قام قطاع إدارة المخاطر بالبنك، وبالتعاون مع جهة استشارية خارجية، بإجراء مراجعة شاملة لتعزيز وتحسين فاعلية خطة استمرارية أعمال البنك في حالات الطوارئ.

وقد استمر قطاع إدارة المخاطر في الاستفادة من أفضل المعايير والسياسات والإجراءات المتبعة في مجال قياس المخاطر المختلفة والتحكم فيها، حيث أنه جاري تطوير نموذج لتصنيف المخاطر الداخلية، والمتوقع تطبيقه خلال فترة وجيزة. كما يتم إعداد وتطوير نموذج جديد لقياس المخاطر المتعلقة بقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، إذ أنه من المتوقع أن تساعد النتائج المستخلصة من هذا النموذج في تحديد وتوصيف مناسب للمخاطر الكامنة في محفظة البنك الائتمانية والاستثمارية والقطاعات التي تشملها هذه المحافظ. كما عمد قطاع إدارة المخاطر إلى استحداث مصفوفة جديدة خلال العام، والتي يتم العمل بها حالياً، والتي تساعد البنك في توخي المزيد من الحذر في ظل الظروف والأوضاع الصعبة المتعلقة بالسيولة. وقد قام البنك بدراسة التعليمات الخاصة بمعايير «بازل III» وإعداد مرنياته لجوانب عديدة من هذه التعليمات، بما فيها تلك المتعلقة بإمكانية تطبيقها وتوقيت تنفيذها في السوق المصرفي المحلي، والسمات التي يتميز بها هذا السوق.

إدارة تكنولوجيا المعلومات

تعمل إدارة تكنولوجيا المعلومات على توفير البنية الأساسية التكنولوجية لكافة قطاعات الأعمال بالبنك وكذلك القطاعات المساندة بهدف تطوير الأنظمة التكنولوجية بالبنك، وهو ما ينعكس إيجاباً على الخدمات التي يوفرها البنك للعملاء. ومن هذا المنطلق، قامت الإدارة خلال عام 2011 بتحديث البنية الأساسية التكنولوجية على نطاق البنك، بما يواكب أحدث التقنيات التكنولوجية المتبعة لتمرير العمليات والعمليات المصرفية، لخدمة أعمال البنك المتنوعة وتلبية الاحتياجات المصرفية المتزايدة للعملاء، حيث تم استحداث وإدخال مكونات جديدة إضافية لأجهزة الحاسب الآلي وإعادة تصميم أوضاع شبكة البنك الداخلية، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز وتطوير برامج الحاسوب المستخدمة. وقد ساهم ذلك في توفير بيئة عمل مستقرة بل وتحقيق أعلى مستويات الأداء وتعزيز الإمكانات المتوفرة لاستيعاب أي زيادات مستقبلية في أعمال وأنشطة البنك. كما تم خلال عام 2011 تعزيز الوظائف المرتبطة بجودة الخدمة المقدمة من قبل إدارة تكنولوجيا المعلومات لتعزيز نوعية الخدمات المقدمة لقطاعات الأعمال بالبنك وبخاصة تلك المرتبطة بخدمة العملاء ولتعزيز الإطار الزمني المتعلق بعمليات اتخاذ القرار في الأمور الهامة. وقد تحققت خلال عام 2011 العديد من الإنجازات منها تشغيل النظام المصرفي الأساسي الجديد بالكامل، وإلغاء النظام القديم، بما يشمل ذلك من ترحيل البيانات من النظام القديم إلى النظام الجديد. وبدون شك فإن استخدام هذا النظام الجديد بصورة متكاملة قد بدأ يؤتي بثماره في الوقت الحالي، حيث ساعد على تحسين مهام العمل، وتعزيز الخدمات المقدمة للعملاء وتوفير قاعدة صلبة لنمو الأعمال في المستقبل والاحتفاظ بميزة تنافسية عالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وعلى نحو متصل، تم تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء، حيث قام البنك بتوفير خدمة الإصدار الفوري لبطاقات الخصم المستخدمة في أجهزة السحب الآلي وذلك في العديد من الفروع، بالإضافة إلى توفير عدد من أجهزة السحب الآلي الإضافية ونقل بعض هذه الأجهزة إلى أماكن تغطي كافة مناطق الكويت بصورة أكثر ملاءمة للعملاء وتوفير لهم مزيد من الراحة، هذا بالإضافة إلى تحسين الخدمات المتعلقة بإدارة أجهزة السحب الآلي.

وفي سياق آخر، تم توفير الإمكانات اللازمة للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لمساعدة كافة قطاعات الأعمال على إجراء مختلف البحوث اللازمة عن الأسواق وتحليل اتجاهات تلك الأسواق. وتم استبدال النظم المعلوماتية المعمول بها لدى بعض الإدارات والوحدات بالبنك، وذلك من خلال تطبيق أحدث الحلول المتعلقة ببرامج ومكونات أجهزة الحاسب الآلي المستخدمة في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز القنوات الإلكترونية، حيث تم تطبيق أعمال وإجراءات جديدة في نظام أمن المعلومات بهدف تعزيز أمن وسلامة العمليات المصرفية التي تتم عبر الإنترنت والحد من عمليات الاحتيال الإلكتروني. كما تم تزويد العملاء من الشركات بخدمة الاستعلام عن طريق كشك المعلومات، وكذلك تحسين عملية التواصل مع العملاء والخدمات المقدمة لهم. هذا، وقد تم نقل مركز حفظ بيانات الدعم التابع لإدارة تكنولوجيا المعلومات، وإعادة تصميم البنية الأساسية للمركز باستخدام خوادم إضافية للشبكة ومزيد من خطوط الاتصال لتحسين عملية توافر التطبيقات المطلوبة، وذلك بغرض الاحتفاظ بإمكانات قوية وموثوقة بشأن خطة التعافي من الكوارث ومواصلة الأعمال. ويتم العمل بكافة الإجراءات والتعليمات الخاصة بخطة التعافي من الكوارث ومواصلة الأعمال لضمان الجاهزية والتوافق مع الخطط الموضوعية. وتم تحديث نظام السويفت بالبنك من خلال تطبيق أحدث إصدار، حسب التعليمات والقواعد التنظيمية لنظام السويفت.

وتسعى إدارة تكنولوجيا المعلومات على نحو مستمر لتطبيق مختلف التقنيات الحديثة، وتعمل عن كثب مع شركاء يتمتعون بسمعة عالية في عالم التكنولوجيا، وذلك لتزويد قطاعات الأعمال بالبنك بحلول مبتكرة.

إدارة العمليات

تلعب إدارة العمليات دوراً حيوياً ومحورياً في دعم كافة قطاعات الأعمال والعملاء من خلال عدد من الإدارات والوحدات التابعة لها وهي وحدة الخدمات التجارية وإدارة المعالجة المركزية وإدارة شئون الائتمان ووحدة تمرير القروض وعمليات الخزينة وإدارة معالجة الحسابات وحفظ الملفات.

وقد بادرت الإدارة خلال عام 2011 نحو اتخاذ إجراءات تتسم بالمرونة للتأكيد على الاستخدام الأمثل للإمكانات التي يوفرها النظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي، والذي تم تشغيل جميع وحداته على نطاق البنك مؤخراً، إلى جانب تعزيز مستوى المهارات والكفاءات اللازمة لكافة موظفي الإدارة، ومن ثم تيسير عملية تقديم الخدمات المصرفية لعملاء البنك بصورة أفضل.

كما قامت الإدارة بدمج وتفعيل وحدات العمل داخل الإدارة، وهو ما ساعد موظفي الإدارة على العمل من خلال مكان واحد وساهم في إثراء التعاون الفعال بين الموظفين ومن ثم رفع مستوى الإنتاجية لدى الوحدات المختلفة بالإدارة، وتعزيز مستوى خدمة العملاء. وقد ساهم تطبيق نظام العمليات المباشرة للدفع في تقليل وتوفير الوقت المستهلك في تمرير رواتب العملاء وكذلك التحويلات الداخلية والخارجية بشكل كبير.

علاوة على ذلك، تواصل الإدارة مبادراتها نحو اتخاذ الإجراءات التي تتسم بالمرونة والتي من شأنها أن تحدد الفرص المختلفة لتحسين أعمال الإدارة، وتساعد البنك على تقديم خدمات منخفضة التكاليف وتطوير مهارات فريق العمل لدى وحدة المعالجة المركزية دون التعرض لأي مخاطر تؤثر سلباً على جودة الخدمات أو النواحي التشغيلية.

أما بالنسبة لإدارة شئون الائتمان والتي تعتبر العمود الفقري لكل قطاع الائتمان التجاري والإدارة المصرفية الدولية، فإنها تعمل عن كثب مع كليهما للوفاء بالمتطلبات التشغيلية اليومية وذلك عن طريق الاستفادة من النظام المصرفي الأساسي الجديد بالبنك.

وتقوم إدارة عمليات الخزينة بتوفير خدمات الدعم والمساندة لأنشطة إدارة الخزينة وإدارة الاستثمار بالبنك. وقد عزز تطبيق نظام العمليات البنينة لنظام سويفت SWIFT مع نظام Spectrum وتركيب النظام الآلي Euclid on-line system من قدرة عمليات الخزينة على التحكم في كافة الأعمال لديها.

أما إدارة معالجة الحسابات وحفظ الملفات فتضطلع بمسئولية تحديث البيانات في النظام المصرفي الأساسي الجديد للبنك لتقديم الدعم والمساندة للفروع والوحدات الأخرى المختلفة لدى البنك وكذلك بشأن التعليمات المستديرة وإدارة التوقعات.

إدارة الموارد البشرية

يولي البنك اهتماماً كبيراً بالعنصر البشري باعتباره أهم أصول البنك وأهم العناصر المساعدة على نجاح البنك، ويأتي ذلك انسجاماً مع رؤية البنك وأهدافه الإستراتيجية.

وتقوم إدارة الموارد البشرية بالإشراف على عملية التوظيف والإعداد والترتيب للمقابلات الشخصية وإجراء الاختبارات، والتأكد من توفر المؤهلات اللازمة للقوى العاملة لدى البنك وتقييم واختيار الكفاءات المناسبة القادرة على تقديم خدمات نوعية لعملاء البنك. ولما كان البنك حريص على المشاركة في العديد من الأنشطة والفعاليات السنوية مثل المعارض الوظيفية التي تنظمها الجامعات والكليات بهدف استقطاب الشباب الكويتي الطموح للعمل لدى البنك، فقد استطاع البنك المحافظة على نسبة العمالة الكويتية لديه ودعم عملية توظيف الوظائف الكويتية. وقد قام البنك خلال العام بتوظيف نحو 152 كويتيًاً كما في نهاية ديسمبر 2011 لتصل نسبة العمالة الكويتية إلى أكثر من 60.56% بنهاية العام.

وتولي وحدة التدريب التابعة لإدارة الموارد البشرية أهمية كبيرة نحو توفير الاحتياجات التدريبية اللازمة للموظفين بما يتناسب، بل ويتجاوز المعايير والمستويات المتعارف عليها في مجال الخدمات المصرفية لضمان تحقيق الرضا التام لعملاء البنك. ولتحقيق هذه الغاية، تولي الوحدة اهتماماً كبيراً بالتدريب الداخلي بالتعاون مع جهات تدريبية متخصصة ومرموقة، وكذلك الاستفادة من مجالات وخدمات التدريب المتميزة على النطاق الداخلي للبنك، حيث قام البنك بتنظيم عدد 180 دورة تدريبية بإجمالي ساعات تدريبية تزيد عن 4028 ساعة حضرها عدد 978 موظف.

كما يتم أيضاً تسجيل الموظفين في برامج تدريبية للحصول على شهادات معتمدة وذلك بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية. ومن هذه البرامج التدريبية، برنامج الشهادة المعتمدة في إدارة الائتمان CCM وبرنامج مدير فرع معتمد CBBM وبرنامج الشهادة المعتمدة في إدارة الاستثمار CIM وبرنامج مساعد مدير فرع معتمد CABBM وبرنامج تطوير الخريجين الكويتيين. وفيما يتعلق بالدورات التدريبية المتخصصة، يتم تسجيل الموظفين في برامج تدريبية بالخارج لاكتساب أحدث المهارات وصقلهم بالمعرفة اللازمة لتعزيز قدراتهم الوظيفية بما يعود بالنفع على البنك وينعكس بالإيجاب على عملائه.

وانطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية، يوفر البنك التجاري لطلبة الجامعات والمعاهد ومؤسسات المجتمع المدني غير الهادفة للربح فرص تدريبية على مدار العام في جميع فروع وإدارات البنك. كما يوفر البنك لأبناء وأقارب الموظفين، عبر برنامج التدريب الصيفي للطلبة، فرصة للالتحاق بهذا البرنامج واكتساب مهارات ومعلومات أولية عن طبيعة العمل المصرفي.

إدارة التدقيق الداخلي

استمرت إدارة التدقيق الداخلي بالبنك، بما تملكه من كفاءات بشرية مؤهلة، في مباشرة أعمالها نحو إجراء التقييمات الموضوعية والمستقلة لأنظمة الرقابة الداخلية بالبنك، وذلك من خلال فحص أنشطة العمليات الرئيسية وقياس مدى الالتزام بالضوابط المقررة على نطاق البنك.

وتهدف إدارة التدقيق الداخلي، من خلال المهام والأعمال المسندة إليها في البنك، إلى توفير تأكيدات معقولة بوجود حماية كافية لموارد البنك، والتأكد من توافر واستكمال كافة المعلومات المتعلقة بالنواحي المالية وكذلك مدى موثوقية تلك المعلومات. وقد قامت الإدارة بأعمال التدقيق اللازمة على مختلف إدارات وقطاعات الأعمال والأنشطة التشغيلية، بما في ذلك عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، والتدقيق على وحدات عمل النظام المصرفي المتكامل بالبنك باستخدام الحاسب الآلي، وتقييم الثغرات الأمنية للنظام، واختبار مدى قابلية اختراق هذا النظام، وذلك

وفقاً لخطة التدقيق المعتمدة من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، والتي تقوم على تقييم ورصد المخاطر الكامنة بالنظم. كما قامت إدارة التدقيق الداخلي بإجراء العديد من التحريات الخاصة، حيث قدمت لإدارة البنك المساعدة الاستشارية اللازمة بشأن الأمور التي أحيلت إليها خلال العام والتي من شأنها تحقيق قيمة مضافة لعمليات البنك.

وحدة مكافحة غسيل الأموال

لا تزال عمليات غسيل الأموال تشكل هاجساً لدى العديد من الجهات المختصة في جميع أنحاء العالم. وقد قامت حكومة دولة الكويت بإقرار قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 2002/35.

وتواصل وحدة مكافحة غسيل الأموال بالبنك إلزامها بكافة المتطلبات الرقابية وضمان تنفيذ التعليمات المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال. وتضطلع وحدة مكافحة غسيل الأموال بمسئولية وضع الإجراءات اللازمة لمكافحة النشاطات غير المشروعة ومنع المجرمين من استخدام النظام المالي كقناة لتميرير العوائد المتأتية من أنشطتهم الإجرامية. ويتوافر لدى البنك مجموعة من الإجراءات الفاعلة والفعالة بشأن سياسة "إعرف عميلك" لضمان التثبت والتأكد من هوية العملاء بالقدر الكافي والملائم. وطبقاً للقواعد والإجراءات المتبعة بالبنك، فإنه يتم مراجعة المعلومات المتعلقة بحسابات العملاء بصورة دورية.

كما تواصل وحدة مكافحة غسيل الأموال نشاطها نحو متابعة وإجراء التحريات والإبلاغ عن أي عمليات مشبوهة. ويقوم النظام الآلي الخاص بمكافحة غسيل الأموال بتغطية ورصد كافة رسائل السويفت، وكذلك المعاملات التي تتم على النطاق المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يستفيد نظام مكافحة غسيل الأموال لدى البنك من توجيهات وإرشادات بنك الكويت المركزي والتقارير والتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة والمعلومات والبيانات المتوفرة لدى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية بشأن عمليات غسيل الأموال والأسماء المدرجة بالقوائم السوداء، وذلك بهدف تجنب التعامل مع أو إجراء أعمال مع أي من تلك الأسماء المحظور التعامل معها. ومما لا شك فيه أن ما تم من تحديثات على النظام الآلي لدى البنك خلال العام والتي تضمنت إدارة ومتابعة أي حالات مشبوهة وتحليل المخاطر الكامنة قد ساهمت بشكل كبير في تعزيز عملية المراقبة والمتابعة من قبل إدارة مكافحة غسيل الأموال.

ويدرك البنك أهمية مكافحة عمليات غسيل الأموال، ومن هذا المنطلق فإنه يتم تدريب جميع موظفي البنك بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال طبقاً للسياسة المعمول بها لدى البنك، حيث يتم توفير برامج تدريبية شاملة لكافة الموظفين الجدد، بالإضافة إلى البرامج التدريبية الدورية حتى يكون موظفو البنك على دراية بأحدث المستجدات في هذا الشأن.

الإدارة القانونية

تعمل الإدارة القانونية بالبنك على توفير الحماية لأصول البنك وتهدف إلى تقديم الاستشارات القانونية لإدارات الأعمال في البنك. وتتضافر جهود الإدارة القانونية مع جميع العاملين بإدارات البنك المختلفة سعياً إلى تعزيز وتحقيق الأهداف المرجوة وتوفير الحماية اللازمة للبنك عند ممارسة أنشطة أعماله. ومن هذا المنطلق، تحرص الإدارة القانونية دائماً على التنسيق والتواصل المستمر مع باقي الإدارات والفروع لتقديم الاستشارات القانونية وإعداد العقود والاتفاقيات اللازمة وإزالة أي معوقات قد تعترض سير العمل، كما تقوم الإدارة القانونية بتمثيل البنك أمام مختلف إدارات وزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة وكافة المحاكم بدرجاتها المختلفة لتحقيق أكبر قدر من الحماية والأمان لحقوق البنك ومساهميه وموظفيه.

قسم جودة الخدمة والعناية بالعملاء

أصبح التميز في خدمة العملاء من أهم الأدوات اللازمة لتعزيز وتيرة نمو الأعمال في النظام المصرفي الحالي. ومن هذا المنطلق، فقد ازداد الوعي بأهمية جودة الخدمة كأحد العوامل الهامة في نجاح أي قطاع من القطاعات والمصرفي ليس بمنأى عن ذلك.

وتأسيساً على ما سبق، ترى إدارة البنك أن تقديم خدمات ذات جودة عالية للعملاء يتيح للبنك الفرصة ليتبوأ مرتبة متميزة بين البنوك الأخرى في بيئة العمل المصرفي التي تتسم بالتنافسية الشديدة. ومن هذا المنطلق، تم تعزيز قسم جودة الخدمة والعناية بالعملاء للعمل عن كثب مع إدارات الأعمال بالبنك لبحث شكاوى العملاء وحلها على نحو مرضي من خلال التنسيق والتعاون مع كافة الإدارات، بهدف إيجاد الحلول الجذرية المناسبة لضمان عدم تكرار هذه الشكاوى في المستقبل.

وتعمل وحدة جودة الخدمة بالبنك على الارتقاء بالمستوى الحالي لخدمة العملاء إلى مستوى يمكنها من تعزيز مستويات التنافسية للاحتفاظ بقاعدة العملاء الحاليين لدى البنك وكذلك لاستقطاب عملاء جدد بهدف زيادة ربحية البنك.

وخلال عام 2011، أصدر بنك الكويت المركزي تعليماته للبنوك الكويتية بأن يتوافر لديها نظام للتعامل مع شكاوى العملاء بصورة رسمية. وحرصاً على الالتزام بتلك المتطلبات الرقابية، قام البنك بإعادة تنظيم وحدة العناية بالعملاء وقام بإعداد وتطوير نموذج رسمي للشكاوى، بل وقام البنك بتخصيص صفحة الكترونية على الموقع الالكتروني للبنك حتى يستطيع العملاء تقديم الشكاوى الخاصة بهم بسهولة من خلال قنوات تواصل متعددة.

وسوف يواصل البنك جهوده لتزويد عملائه بخدمات مصرفية مبتكرة وذلك في إطار إستراتيجيته التي تهدف إلى جعل البنك التجاري الجهة الأولى المفضلة للتعامل المصرفي لدى مختلف شرائح العملاء.

إدارة الإعلان والعلاقات العامة

تواصل إدارة الإعلان والعلاقات العامة أداء دورها البارز والفعل في البنك التجاري الكويتي، سواءً على المستوى الداخلي في البنك، أو على المستوى الخارجي في علاقات البنك مع مؤسسات المجتمع المدني. فعلى المستوى الداخلي في البنك، كان لإدارة العلاقات العامة، ولازال، دورها في تدعيم العلاقات بين موظفي البنك، لتوفير بيئة عمل متميزة لموظفي البنك، وتهيئة الأجواء المناسبة للارتقاء بأدائهم في العمل. وعلى المستوى الخارجي، تعمل إدارة الإعلان والعلاقات العامة على تدعيم علاقات البنك مع كافة مؤسسات المجتمع المدني، وإبراز الصورة العامة للبنك بين المؤسسات الأخرى، ليحتل البنك مكانة متقدمة بين هذه المؤسسات. وتتحقق هذه الأهداف من خلال الدور الاجتماعي البارز الذي يلعبه البنك ومساهماته في مختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية والتوعوية. وتسير هذه الأنشطة في إطار المسؤولية الاجتماعية للبنك، حيث يقدم البنك الدعم المادي لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، مثل الجمعيات الخيرية والصحية والتربوية وجمعيات النفع العام، وذوي الاحتياجات الخاصة. كما يقدم التجاري مساهمات كبيرة في دعم الجهود المبذولة في الكويت لحماية البيئة. كذلك تعمل الإدارة على تدعيم حضور البنك في المؤتمرات والمعارض التي تُقام داخل الكويت وخارجها.

وقد كان للبنك التجاري دور إيجابي وبارز في مشاركته باحتفالات الكويت بالعيد الوطني وعيد التحرير، حيث قامت إدارة الإعلان والعلاقات العامة بإهداء سمو أمير البلاد الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح نسخة من إعلان «الكويت هي اختياري» الذي تم إنتاجه بهذه المناسبة الوطنية وحازَ على إعجاب سموه، كما حظي بإقبال وصدى واسع من قبل الجمهور.

وقد ساهمت الإدارة في إطلاع عملاء وغير عملاء البنك على الخدمات المصرفية والعروض التسويقية التي يقدمها التجاري لعملائه وذلك بالإعلان عن تلك العروض والخدمات في الصحف المحلية وعبر موقع البنك على الإنترنت وغيرها من قنوات التواصل الأخرى. ليس هذا فحسب، فقد قامت الإدارة بتوثيق وتعزيز سبل التواصل المباشر مع العملاء من خلال الإهتمام بوسائل الإتصال الإجتماعي Facebook و Twitter، وذلك إيماناً منها بأهمية مواكبة تكنولوجيا العصر لدعم وترسيخ هوية ورسالة البنك عبر هذه القنوات الهامة. كما كان للبنك الدور البارز والأهم في إحياء التراث الكويتي من خلال اصدار رزنامته السنوية والتي تميزت في عام 2012 بإبراز الحاضر عبر عدة صور ولقطات فنية جسدت احتفالات الكويت بأعيادها وتوثيق الماضي من خلال لوحات فنية تعكس صوراً من التراث الكويتي القديم حتى يظل الماضي وتاريخ الأباء والأجداد محفوراً في ذاكرة الجيل الجديد. ويسلط كتيب المسؤولية الاجتماعية الذي أصدره البنك الضوء على بعض الأنشطة الاجتماعية التي قام التجاري برعايتها والمساهمة فيها خلال العام في إطار مسؤوليته الاجتماعية كمؤسسة مصرفية رائدة.

أسس الإدارة السليمة (الحوكمة)

الإطار العام لأسس الإدارة السليمة (الحوكمة)

يلتزم البنك التجاري الكويتي بالأسس الفاعلة للإدارة السليمة (الحوكمة) وذلك انسجاماً مع المبادئ الأساسية المتوازنة التي يتبناها البنك والتي ترتكز على الابتكار والالتزام والمواطنة والرقابة والشفافية في كافة تعاملات البنك.

وقد اعتمد مجلس إدارة البنك حزمة من المبادئ التي يجب أن يلتزم ويحتذي بها المدبرون والإدارة وموظفو البنك دائماً عند مزاوله أعمالهم بالبنك، ألا وهي الإخلاص والاستقامة والالتزام وجودة الخدمات المقدمة للعملاء وكذا الاحترام المتبادل. ويرى المجلس أن تلك المبادئ يجب تطبيقها وإتباعها على نحو متكامل وذلك عند التعامل مع العملاء والأطراف المقابلة والجهات الرقابية والزملاء في العمل.

وسعيّاً نحو تطبيق تلك المبادئ على نحو متسق، قام مجلس إدارة البنك باعتماد كتيب حول لائحة السلوك المهني، والذي يستلمه كافة الموظفين عند إلحاقهم بالبنك بالإضافة إلى تعهدهم بالمحافظة على السرية التامة لكافة البيانات والمعلومات الخاصة بالبنك.

ويتضمن الإطار العام لأسس الحوكمة لدى البنك مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات التشغيلية وعمليات التدقيق الداخلية والخارجية وإجراءات مراقبة الالتزام بالمتطلبات الرقابية وعمليات التواصل الفعالة والشفافية والوضوح في الإفصاحات والمساءلة وأساليب القياس والتقييم.

نبذة مختصرة عن البنك ومساهميه

البنك التجاري الكويتي هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت، وتم إدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية، وهو بنك مُرخص من قبل بنك الكويت المركزي ويخضع لرقابة بنك الكويت المركزي.

إن مجلس إدارة البنك على علم بالمساهمين الذين يمتلكون حصة تتجاوز نسبتها 5% من رأس المال المصدر كما في 31 ديسمبر 2011 وهي:

شركة الشرق القابضة والتي تمتلك حصة نسبتها 23.11%

شركة مجموعة الأوراق المالية - حساب العملاء 7.57%

اللجان الأساسية لدى البنك:

فيما يلي استعراض موجز للأهداف والصلاحيات الرئيسية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

مهام مجلس الإدارة

- تعيين رئيس الجهاز التنفيذي وهؤلاء الذين يعملون بتبعية مباشرة له.
- وضع الأهداف والأطر العامة للسياسات المناسبة لتحقيق أهداف البنك ومن أهمها السياسات المتعلقة بالائتمان والاستثمار.
- صياغة كافة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأعمال المصرفية والتشغيلية للبنك.
- مراجعة واعتماد خطط الأعمال وسبل تنفيذها.
- مراجعة واعتماد الميزانية التقديرية السنوية للبنك.
- مراجعة واعتماد السياسات المتعلقة بنظم الرقابة الداخلية والوسائل الإشرافية عليها.
- القيام بمتابعة ربع سنوية لتنفيذ خطة العمل وإدخال التعديلات الضرورية عليها.
- مراجعة الأداء المالي الفعلي استناداً إلى الميزانية التقديرية.
- مراجعة واعتماد البرامج التسويقية والأمور التنظيمية والإدارية.
- مراجعة واعتماد المصاريف الرأسمالية وتكاليف المشاريع التي تتجاوز صلاحيات رئيس مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد السياسة الاستثمارية الخاصة بالبنك والتوصية لمجلس الإدارة بإجراء التعديلات اللازمة.
- الموافقة على بعض الاستثمارات التي تتماشى مع السياسة الاستثمارية.
- مراجعة التقرير ربع السنوي المعد من قبل فريق الإدارة التنفيذية بشأن أداء المحفظة الاستثمارية.
- الموافقة على تصنيف الاستثمارات على مختلف فئات الأصول للمحفظة الاستثمارية الخاصة بالبنك.
- التأكد من الالتزام بالتعليمات والقواعد الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الأنشطة الاستثمارية.
- تفويض فريق الإدارة التنفيذية لتنفيذ معاملات البيع والاستحواذ والمشاركة في زيادة رؤوس أموال الشركات والموافقة على تنوع الاستثمارات في مختلف فئات الأصول للمحفظة الاستثمارية الخاصة بالبنك.
- رفع تقارير نصف سنوية إلى مجلس الإدارة تتعلق بوضع استثمارات البنك.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

لجنة القروض

- مراجعة واعتماد السياسة الائتمانية والتعديلات المقترحة بشأنها من قبل لجنة الائتمان أو إدارة المخاطر بما يتفق مع تعليمات بنك الكويت المركزي.
- مراجعة واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول والتي تتضمن حدود الائتمان والاستثمار والخزينة.
- مراجعة واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي ضمن الحدود المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.
- مراجعة واعتماد حدود التعامل المقررة للأطراف المقابلة من البنوك.
- مراجعة والموافقة على تجديد التسهيلات الائتمانية بناء على توصية لجنة الائتمان وضمن الحدود المقررة من بنك الكويت المركزي.
- مراجعة والموافقة على عمليات إعادة التمويل وعكس الفوائد والعمولات والمعاملات خارج الميزانية العمومية وشطب الديون ووضع الحدود الائتمانية على النحو المبين في السياسة الائتمانية، وذلك بموجب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.
- مراجعة والموافقة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة مع التأكد من الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في هذا الشأن.

لجنة التدقيق

- التأكد من وجود أسس فاعلة للإدارة السليمة (الحوكمة) وقواعد سليمة لضوابط السلوك المهني والعمل داخل البنك التجاري الكويتي.
- التأكد من جودة ودقة عمليات رفع التقارير المالية من خلال مراجعة البيانات المالية بالنيابة عن مجلس الإدارة.
- مراقبة ودعم اختصاصات إدارة التدقيق الداخلي وإعطائها قدر كبير من الاستقلالية عن الإدارة.

- وضع إطار عام لمراقبي الحسابات الخارجيين لتأكيد استقلاليتهم مع وجود قنوات تواصل معهم يتم من خلالها عرض الموضوعات الهامة.
- اختيار رئيس إدارة التدقيق الداخلي والتوصية بالمكافأة الخاصة به والتي يتعين الموافقة عليها من قبل رئيس مجلس الإدارة.
- تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين وتخصيص الميزانية التقديرية اللازمة والأتعاب المتعلقة ببعض عمليات التدقيق الخاصة.
- الإطلاع على الحالات التي يتم فيها استقالة أو إنهاء التعاقد مع مراقبي الحسابات الخارجيين وكذلك استقالة أو إنهاء خدمة رئيس إدارة التدقيق الداخلي.
- إجراء مراجعة مع مراقبي الحسابات الخارجيين حول طبيعة ونطاق أعمال التدقيق المناطة بهم وضمان التنسيق اللازم في حالة الاستعانة بأكثر من مكتب تدقيق خارجي.

مجلس الإدارة

لاحقاً لانتخابات مجلس الإدارة التي جرت في عام 2010، قام مساهمو البنك في 2011 بانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك التجاري. وفيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة:

- علي يوسف العوضي - رئيس مجلس الإدارة
- عنود فاضل الحذران - نائب رئيس مجلس الإدارة
- أحمد محمد المشاري
- بدر سليمان الأحمد
- طارق فريد العثمان
- سالم علي حسن العلي
- ماجد علي عويد عوض

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة المساهمين المحترمين
البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.
دولة الكويت

مقدمة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك. «البنك الأم» وشركاته التابعة «المجموعة» والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2011 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية آنذاك، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة للاستخدام في دولة الكويت هو من مسؤولية الإدارة. وتقوم الإدارة بتحديد نظام رقابة داخلي يتعلق بإعداد البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية المجمعة بناء على التدقيق الذي قمنا به. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية.

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. يتم اختيار الإجراءات استناداً إلى تقدير مدقق الحسابات، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي. ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية.

باعتقادنا أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2011 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة في دولة الكويت.

تقرير المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن البنك الأم يمسك سجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة المتعلقة بالحسابات والواردات في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر البنك الأم. وأننا كذلك قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي نصت عليها التعليمات المتعلقة بمعياري كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي والموضحة في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب.س/184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005، وقانون الشركات التجارية لسنة 1960 وتعديلاته والنظام الأساسي للبنك الأم، وأن جرد المخزون قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 مخالفات للتعليمات المتعلقة بمعياري كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي والموضحة في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب.س/184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005، أو لأحكام قانون الشركات التجارية لسنة 1960 وتعديلاته أو للنظام الأساسي للبنك على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

تبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011.



د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم



جاسم أحمد الفهد
مراقب حسابات مرخص رقم فئة 53
ديلويت وتوش
الفهد والوزان وشركاهم

دولة الكويت
12 يناير 2012

بيان المركز المالي المجموع

31 ديسمبر 2011

33

2010 ألف دينار كويتي	2011 ألف دينار كويتي	إيضاح	
الموجودات			
208,353	198,470	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
500,584	484,036	4	سندات الخزنة والبنك المركزي
222,682	405,989	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,348,354	2,161,007	6	قروض وسلفيات
278,409	394,100	7	استثمارات في أوراق مالية
8,924	9,691	8	استثمارات في شركة زميلة
24,652	26,152		عقارات ومعدات
18,372	18,226	9	شهرة وموجودات غير ملموسة
12,273	16,621	10	موجودات أخرى
3,622,603	3,714,292		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
806,332	886,520	11	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,272,578	2,253,965	12	ودائع العملاء
57,643	42,418	13	مطلوبات أخرى
3,136,553	3,182,903		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية:			
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك الأم			
127,202	127,202		رأس المال
(75)	(75)		أسهم البنك المشترية
225,479	289,206		احتياطيات
113,333	114,143		أرباح محتفظ بها
465,939	530,476		
19,079	-		توزيعات أرباح مقترحة
485,018	530,476		
1,032	913		الحصص غير المسيطرة
486,050	531,389	14	مجموع حقوق الملكية
3,622,603	3,714,292		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ 12 يناير 2012 ووقعها بالتبابة عنهم:

Elham Y. Khabour

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي بالوكالة

علي يوسف العوضي

رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2010	2011	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
137,506	132,168	15	إيرادات الفوائد
(49,654)	(40,564)	16	مصاريف الفوائد
87,852	91,604		صافي إيرادات الفوائد
27,468	27,470		أتعاب وعمولات
1,043	699		أتعاب إدارة الصندوق
4,590	5,301		صافي ربح التعامل بالعملة الأجنبية
(126)	(175)	17	صافي خسارة من استثمار في أوراق مالية
1,975	3,184		إيرادات توزيعات أرباح
217	780	8	حصة من نتائج أعمال شركة زميلة
824	1,020	18	إيرادات تشغيل أخرى
123,843	129,883		إيرادات التشغيل
(17,822)	(16,261)		مصاريف موظفين
(11,187)	(11,600)		مصاريف عمومية وإدارية
(1,225)	(753)		استهلاك وإطفاء
(30,234)	(28,614)		مصاريف التشغيل
93,609	101,269		ربح التشغيل قبل المخصصات
(51,174)	(100,407)	19	هبوط القيمة ومخصصات أخرى
42,435	862		الربح قبل الضرائب
(1,900)	(9)	20	ضرائب
40,535	853		صافي ربح السنة
			الخاص بـ:
40,452	810		مساهمي البنك الأم
83	43		الحصص غير المسيطرة
40,535	853		
			ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة
31.8	0.6	21	بمساهمي البنك الأم (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل الشامل المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2010 ألف دينار كويتي	2011 ألف دينار كويتي	
40,535	853	صافي ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر :
4,613	61,123	التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات أوراق مالية
		صافي الربح (الخسارة) الناتجة عن استبعاد / هبوط قيمة
937	1,147	استثمارات أوراق مالية
(754)	1,368	ربح (خسارة) إعادة تقييم العقار
(36)	(13)	حصة من الدخل الشامل الآخر لشركة زميلة
4,760	63,625	
45,295	64,478	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		الخاص بـ :
45,079	64,537	مساهمي البنك الأم
216	(59)	الحصص غير المسيطرة
45,295	64,478	

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

الخاص بمساهمي البنك الأم

احتياطات

ألف دينار كويتي

رأس المال	أسهم البنك المشتركة	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي أسهم البنك المشتركة	احتياطي إعادة تقييم عقار	احتياطي تقييم استثمار	مجموع الإحتياطيات	أرباح محتفظ بها	توزيعات أرباح مقترحة	المجموع	الحصص غير المسيطرة	المجموع
كما في 1 يناير 2010	127,202	(75)	66,791	63,601	17,927	45,603	21,558	5,372	91,960	-	439,939	816	440,755
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	(754)	5,381	40,452	-	45,079	216	45,295
توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 14)	-	-	-	-	-	-	-	-	(19,079)	19,079	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2010	127,202	(75)	66,791	63,601	17,927	45,603	20,804	10,753	113,333	19,079	485,018	1,032	486,050
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	1,368	62,359	810	-	64,537	(59)	64,478
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(19,079)	(19,079)	(60)	(19,139)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2011	127,202	(75)	66,791	63,601	17,927	45,603	22,172	73,112	114,143	-	530,476	913	531,389

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2011

37

2010	2011	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
الأنشطة التشغيلية :			
42,435	862		الربح قبل الضرائب
			تعديلات :
51,174	100,407	19	مبوط القيمة ومخصصات أخرى
(1,849)	(3,009)		إيرادات من استثمار في أوراق مالية
(342)	(1,013)		أرباح فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية
1,225	753		استهلاك وإطفاء
(54)	-		تعديلات أخرى
(217)	(780)	8	حصة من نتائج أعمال شركة زميلة
92,372	97,220		الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :			
(139,239)	16,548		سندات الخزانة والبنك المركزي
53,935	(183,307)		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
15,261	82,297		قروض وسلفيات
16,001	(4,360)		موجودات أخرى
(237,682)	80,188		المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
230,669	(18,613)		ودائع العملاء
(12,368)	(3,104)		مطلوبات أخرى
18,949	66,869		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية :			
46,930	57,254		المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية
(106,858)	(117,310)		اقتناء استثمارات في أوراق مالية
(5,022)	-		استثمار في شركة زميلة
1,975	3,184		إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية
886	2		المحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(1,165)	(743)		اقتناء عقارات ومعدات
(63,254)	(57,613)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية :			
-	(19,079)		توزيعات أرباح مدفوعة
-	(60)		توزيعات أرباح مدفوعة للحصص غير المسيطرة
-	(19,139)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(44,305)	(9,883)		صافي النقص في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
252,658	208,353		نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
208,353	198,470	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

1 - التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك. (البنك الأم) شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. إن عنوان المكتب المسجل للبنك الأم هو : ص.ب : 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت.

تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 27.

يشار للبنك الأم وشركائه التابعة «بالمجموعة» في هذه البيانات المالية المجمعة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

أ - أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمطبقة من قبل دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية المنظمة من قبل بنك الكويت المركزي. وهذه التعليمات تتطلب تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع والتي تم إستبدالها بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام، كما تم إفصاحه في السياسات المحاسبية «إنخفاض قيمة الموجودات المالية».

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية والمعدل ليتضمن إعادة تقييم الأراضي ملك حر ومشتقات الأدوات المالية والموجودات المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ومتاح للبيع».

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن البيانات المالية المجمعة خاضعة لموافقة المساهمين ضمن الجمعية العمومية السنوية.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التالية خلال السنة :

- معيار المحاسبة الدولي 24 إفصاحات طرف ذي صلة (معدل) يسري اعتباراً من 1 يناير 2011.
- معيار المحاسبة الدولي 32 : الأدوات المالية : العرض (معدل) يسري اعتباراً من 1 فبراير 2010.
- تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية (مايو 2010).

إن التغييرات الهامة التي حدثت على المعايير الجديدة والمعدلة كما يلي :

معيار المحاسبة الدولي 24 إفصاحات طرف ذي صلة (معدل)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على معيار المحاسبة الدولي 24 والذي يوضح تعريف الطرف ذي صلة، يركز التعريف الجديد على الرؤية المتماثلة لمعاملات الطرف ذي الصلة كما يبين الظروف التي يمكن فيها للموظفين وموظفي الإدارة العليا أن يؤثروا على علاقة الطرف ذي صلة بالمنشأة. إضافة إلى ذلك يقدم التعديل إعفاء من متطلبات الإفصاح العامة للطرف ذي صلة بشأن المعاملات مع الحكومة والشركات التي تسيطر عليها الحكومة أو تمارس عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً ملموساً كمنشأة إعداد تقارير. إن تطبيق التعديل لم يكن له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي المجمع للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي 32 : الأدوات المالية : العرض (معدل)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً يوضح تعريف الالتزام المالي في معيار المحاسبة الدولي 32 حتي تمكن البنوك من تصنيف إصدار حقوق وبعض الخيارات أو الكفالات كأدوات حقوق ملكية في الحالات التي تم فيها منح الحقوق بشكل نسبي الى كافة المالكين الحاليين من نفس الفئة لأدوات حقوق الملكية غير المشتقة بالمنشأة، لحيازة عدد ثابت من أدوات حقوق ملكية المنشأة مقابل مبلغ ثابت بأي عملة. إن تطبيق التعديل لم يكن له تأثير على المركز أو الأداء المالي المجمع للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية (مايو 2010)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2010 المجموعة الثالثة من التعديلات على المعايير، حيث يهدف بصورة رئيسية إلى إزالة حالات عدم التوافق وتقديم التوضيحات حول نصوص هذه المعايير. توجد أحكام انتقالية منفصلة لكل معيار. لقد نتج عن تطبيق التعديلات التالية تغيرات في السياسات المحاسبية، ولكن ليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي المجمع للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية

يوضح التعديل أنه يجوز للمنشأة عرض تحليل كل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى إما ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية. تقدم المجموعة هذا التحليل في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع وضمن الإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة.

إن تطبيق معايير مجلس المحاسبة الدولية الأخرى وتعديلاتها لم يكن له تأثيراً مادياً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

فيما يلي المعايير الصادرة/ المعدلة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكن لم تسر بعد ولم يتم تطبيقها بعد من قبل المجموعة.

- 1- المعيار الدولي للتقارير المالية 7 : تعديلات على الأدوات المالية – الإفصاحات – متطلبات إفصاح الإستيعادات المحسنة (يسري اعتباراً من 1 يوليو 2011).
- 2- المعيار الدولي للتقارير المالية 9 : الأدوات المالية : التصنيف والقياس (يسري اعتباراً من 1 يناير 2015).
- 3- المعيار الدولي للتقارير المالي 10 : البيانات المالية المجمعة (يسري اعتباراً من 1 يناير 2013).
- 4- المعيار الدولي للتقارير المالي 11 : الترتيبات المشتركة (يسري اعتباراً من 1 يناير 2013).
- 5- المعيار الدولي للتقارير المالي 12 : الإفصاح عن الحصة في الشركات الأخرى (يسري اعتباراً من 1 يناير 2013).
- 6- المعيار الدولي للتقارير المالي 13 : قياس القيمة العادلة (يسري اعتباراً من 1 يناير 2013).
- 7- معيار المحاسبة الدولي 1 : عرض البيانات المالية – عرض بنود الإيرادات الشاملة الأخرى (يسري اعتباراً من 1 يوليو 2012).
- 8- معيار المحاسبة الدولي 27 : تعديلات على البيانات المالية المستقلة (يسري اعتباراً من 1 يوليو 2013).
- 9- معيار المحاسبة الدولي 28 : تعديلات على الاستثمارات في شركات زميلة وشركات المحاصة (يسري اعتباراً من 1 يناير 2013).
- 10- معيار المحاسبة الدولي 12 تعديلات على ضرائب الدخل : استرداد الموجودات الأساسية (يسري اعتباراً من 1 يناير 2012).

إن التغيرات الهامة التي حدثت على المعايير الجديدة والمعدلة، كما يلي :

(1) المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية : الإفصاحات – متطلبات إفصاح الإستيعادات المحسنة

يتطلب المعيار المعدل إفصاحات إضافية حول الموجودات المالية التي تم تحويلها ولكن لم يتم استيعادها لكي يتمكن مستخدمو البيانات المالية للمجموعة من إدراك العلاقة بين تلك الموجودات التي لم يتم استيعادها والمطلوبات المرتبطة بها. إضافة إلى ذلك، يتطلب التعديل إفصاحات حول استمرار السيطرة على الموجودات المستبعدة حتي يتمكن مستخدمو البيانات المالية من تقييم طبيعة استمرار المجموعة في السيطرة على تلك الموجودات المستبعدة والمخاطر المرتبطة بها. يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2011. إن التعديل له تأثير على الإفصاحات فقط وليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي المجمع للمجموعة.

(2) المعيار الدولي للتقارير المالية 9 : الأدوات المالية : التصنيف والقياس

يعكس المعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند إصداره المرحلة الأولى من عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ويسري على تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 : يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015، سيقوم مجلس معايير المحاسبة الدولي في المراحل اللاحقة بمعالجة انخفاض الموجودات المالية ومحاسبة التغطية. إن تطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة ولكن من المحتمل أن لا يكون له تأثير على تصنيف وقياس المطلوبات المالية. سوف تقوم المجموعة بتحديد التأثير فيما يتعلق بالمراحل الأخرى، عند إصدارها لعرضها بصورة شاملة. إن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تحت المراجعة لبحث تطبيقه في دولة الكويت.

(3) المعيار الدولي للتقارير المالية 10 البيانات المالية المجمعة

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 10 محل جزء من معيار المحاسبة الدولي 27 البيانات المالية المجمعة والمستقلة، والذي يعالج المحاسبة عن البيانات المالية المجمعة. ويتضمن أيضاً الأمور التي تم إثارتها في لجنة التفسيرات الدائمة - 12 التجميع - المنشآت ذات الأغراض الخاصة. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 10 نموذج رقابة ينطبق على كافة الشركات بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة، سوف تتطلب التغييرات المقدمة من قبل المعيار الدولي للتقارير المالية 10 من الإدارة أن تقوم بممارسة أحكاماً هامة لتحديد الشركات التي تسيطر عليها، ولذا يتطلب تجميعها من قبل الشركة الأم بالمقارنة بالمتطلبات التي في معيار المحاسبة الدولي 27. يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

(4) المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة

أسس المعيار الدولي للتقارير المالية 13 مصدراً واحداً للإرشادات حول المعايير الدولية للتقارير المالية لكافة قياسات القيمة العادلة. لا يغير المعيار الدولي للتقارير المالية 13 توقيت ضرورة استخدام الشركة للقيمة العادلة، ولكن يقدم المعيار إرشادات حول كيفية قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية المالية عندما يكون من الضروري تحديد القيمة العادلة أو عندما يسمح بتطبيقها، تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على بيان المركز المالي أو الأداء المجمع للمجموعة. يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

(5) معيار المحاسبة الدولي 1 : عرض البيانات المالية - عرض بنود الإيرادات الشاملة الأخرى

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 غيرت طريقة تجميع البنود المعروضة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم عرض البنود التي يمكن إعادة تصنيفها (أو «إعداد إدراجها») إلى أرباح أو خسائر في الفترة المستقبلية، على سبيل المثال (عند الاستبعاد أو التسوية) بصورة منفصلة عن البنود التي لا يمكن إعادة تصنيفها. يؤثر التعديل على العرض فقط ولذلك ليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي المجمع للمجموعة. يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2012.

(6) معيار المحاسبة الدولي 27 : البيانات المالية المستقلة

نتيجة لتطبيق كل من المعيار الدولي للتقارير المالية 10 والمعيار الدولي للتقارير المالية 12 الجديدين، ما يتبقى من معيار المحاسبة الدولي 27 يقتصر على المحاسبة عن الشركات التابعة والشركات التي تخضع للسيطرة المشتركة والشركات الزميلة في البيانات المالية المستقبلية. لا تقوم المجموعة بعرض بيانات مالية مستقلة. يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

إن تطبيق معايير مجلس المحاسبة الدولية لن يكون له تأثيراً جوهرياً على المركز المالي المجمع أو الأداء المالي المجمع للمجموعة. سيتم إدراج الإفصاحات الإضافية ضمن البيانات المالية المجمعة عند سريان تأثير هذه المعايير.

ب - أسس التجميع

أعدت البيانات المالية للشركات التابعة المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة كما في تاريخ تقرير البنك الأم.

(1) شركات تابعة

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى المجموعة المقدرة بشكل مباشر أو غير مباشر على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة لتستفيد من أنشطتها. تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة على أساس البنود المتماثلة، من تاريخ انتقال السيطرة إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة مساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي المجمع والدخل

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

41

والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

(2) شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري، وليس سيطرة، عموماً تكون مرفقة بـ 20% حتى 50% في حقوق التصويت.

يتم المحاسبة عن استثمارات في شركات زميلة على طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة، ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة في معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم إستبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، استخدمت نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المماثلة كما الأحداث مماثلة الظروف.

بعد عملية الإقتناء، إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل المجمع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تجاوزت حصة الخسارة في الشركة الزميلة حصته في الشركة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا قامت بالتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الإستثمار سنوياً.

عند زوال التأثير الجوهري عن الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بالقياس والاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للإستثمار المحتفظ به والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجمع.

ج - دمج الأعمال

إن دمج الأعمال هو الجمع بين منشآت أو أنشطة منفصلة لتصبح كيان واحد. يتم المحاسبة عن تملك الشركات التابعة باستخدام طريقة الشراء. تقاس تكلفة الإقتناء كإجمالي القيمة العادلة في تاريخ التبادل لكل من الموجودات المعطاه والالتزامات المتكبدة أو المفترضة وأدوات الملكية المصدرة من المجموعة والمنقولة لحيازة الشركة المشتراة بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة تتعلق بعملية الدمج. إن الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها والخاصة بالشركة المشتراة والتي توافق الشروط المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 يتم تسجيلها بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء فيما عدا الموجودات غير المتداولة (أو المجموعات المستبعدة) والمصنفة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 «الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة» حيث يتم تسجيلها بقياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع، أيهما أقل.

عند تحقيق دمج الأعمال على مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة منتجة ربح أو خسارة يتم إدراجها من خلال بيان الدخل المجمع.

إن حصة الحصص غير المسيطرة للمساهمين في الشركة المشتراة تقاس مبدئياً إما بالقيمة العادلة أو بنسبتهم في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، دون فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها :

1- تستبعد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

42

- 2- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- 3- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- 4- تعترف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم.
- 5- تعترف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- 6- تعترف بأي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- 7- تعيد تصنيف حصة البنك الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها، كما هو مناسب.

د - نقد وأرصدة قصيرة الأجل

يتضمن النقد والأرصدة قصيرة الأجل نقد في الصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والأرصدة التي لدى بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال 7 أيام.

هـ - الأدوات المالية

(1) التصنيف والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كأدوات مالية «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل»، و«محتفظ بها حتى الاستحقاق»، و«قروض ومدينون»، و«متاحة للبيع». تصنف المطلوبات المالية بأنها خلاف ما هو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل». يتم مبدئياً إدراج جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة زائداً تكلفة العمليات المتعلقة مباشرة باقتناء الأدوات المالية باستثناء الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تحدد إدارة البنك التصنيف المناسب لكل أداة عند الاقتناء.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشتمل الموجودات المالية «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» على بندين فرعيين هما: «محتفظ بها بغرض التداول» و«تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء». يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به بغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير. يتم تصنيف الموجودات المالية كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من قبل الإدارة عند الاقتناء إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو لاستراتيجية الاستثمار الموثقة. إن مشتقات الأدوات يتم تصنيفها كمحتفظ بها للتداول، إلا إذا تم تصنيفها كأداة تحوط. يتم لاحقاً إعادة قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيير في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

محتفظ بها حتى الإستحقاق

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية وليست ضمن القروض والمدينون، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها استحقاق ثابت والتي يكون لدى المجموعة النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الإستحقاق. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص لهبوط القيمة.

قروض ومدينون

إن القروض والمدينين ليست من مشتقات الموجودات المالية، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وكذلك ليست مدرجة في سوق نشط. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص لهبوط القيمة.

متاحة للبيع

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية، وهي غير متضمنة في أي من التصنيفات المشار إليها أعلاه والتي يتم اقتناؤها بصورة رئيسية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن والتي يمكن بيعها في حال وجود حاجة إلى سيولة أو عند تغير أسعار الفائدة أو أسعار الأسهم. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إحتياطي التقييم العادل في بيان الدخل الشامل الآخر المجموع. في حالة بيع أو هبوط قيمة الموجودات المتاحة للبيع، فإنه يتم تحويل أي تعديلات سابقة على القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في بيان الدخل الشامل الآخر المجموع إلى بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

43

(2) المطلوبات المالية

تصنف المطلوبات المالية بأنها «خلاف ما هو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» وهذه المطلوبات المالية يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة استناداً إلى طريقة العائد الفعلي.

(3) التحقق وعدم التحقق

لا تتحقق الموجودات المالية :

1. عند فقدان السيطرة على الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية التي تضمنتها الموجودات المالية. أو
2. عندما تحول المجموعة مادياً جميع المخاطر والعوائد المرتبطة بالملكية. أو
3. عندما لا يحول ولا يحتفظ مادياً بجميع المخاطر والعوائد وعندما يفقد السيطرة على الأصل أو جزء منه.

يتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في الإيرادات طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الإعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

(4) مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

عند الدخول في عقود مشتقات محددة كتحوط للقيمة العادلة أو كتحوط التدفق النقدي لموجودات أو مطلوبات معترف بها، فإن المجموعة تقوم بإحسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفائها لشروط معينة.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تم تصنيفها كتحوط بالقيمة العادلة وأي تغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحوطة والخاص بتحوط المخاطر، في بيان الدخل المجمع.

الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتحوط التدفق النقدي يتم الاعتراف بها في إحتياطي التحوط في حقوق الملكية وتحول إلى بيان الدخل المجمع عندما تؤثر صفة التحوط على بيان الدخل المجمع. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل المجمع. عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو عندما لا يعود التحوط يستوفي متطلبات محاسبة التحوط، فإن أي مجمع أرباح أو خسائر في حقوق الملكية في ذلك الوقت يبقى في حقوق الملكية. وعندما لا يعود من المتوقع تحقق العمليات المخطوطة، فإنه يتم تحويل الأرباح/الخسائر إلى بيان الدخل المجمع.

إذا لم تستوفي معاملات المشتقات تلك، معاملتها محاسبياً على مبادئ محاسبة التحوط بموجب القواعد الخاصة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، في الوقت الذي تقوم فيه بتوفير تحوط إقتصادي فعال وفقاً لسياسات إدارة المخاطر في المجموعة، فإنها تعالج كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع.

(5) الضمانات المالية

ضمن الأنشطة الاعتيادية تمنح المجموعة ضمانات مالية متضمنة إتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية لصالح عملائها، يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع. لاحقاً يتم إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصصاً منها الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائماً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصصاً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجمع.

(6) القروض المعاد جدولتها

تعيد المجموعة جدولة القروض المستحقة والتي لم تنخفض قيمتها من خلال الاتفاق على شروط جديدة، عندما يعاد جدولة القرض يتم تطبيق الشروط الجديدة لتحديد ما إذا كان القرض سيظل مستحقاً. يتم إعادة جدولة القروض المستحقة والتي انخفضت قيمتها ويستمر إدراجها مع القروض غير المنتظمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

44

(7) تقاص الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجمع عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم سداد الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

(8) القيم العادلة

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في أسواق مالية منظمة من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدماً أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق باستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

(9) التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

(10) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. يتم الاعتراف بالإنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية إذا كان هناك دليل موضوعي للإنخفاض، كنتيجة لحدث أو أكثر يقع بعد الاعتراف المبدئي للأصل (حدث خسارة) وكان لهذه الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المحددة، ويمكن تقديرها بشكل موثوق به. تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض على أساس فردي للموجودات الهامة وبصورة مجمعة للموجودات الأخرى. إن الأساس الذي تقوم المجموعة باستخدامه لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض يتضمن:

1. الموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة:

أ - الرصيد المدين في الحساب الجاري متجاوزاً حد السحب المقرر للمقترض بصورة مستمرة، وتزيد نسبة التجاوز عن 10% من حد السحب.

ب - وجود رصيد مدين بدون حد مسموح به، بغض النظر عن قيمة هذا الرصيد.

ج - إذا استحققت التسهيلات الإئتمانية ولم يتم تجديدها في ضوء ما يسفر عنه المركز المالي للمقترض.

د - إذا لم يتم سداد أقساط القرض في تواريخ استحقاقها.

هـ - تدهور المركز المالي لكفيل المقترض.

و - إذا قام المقترض بمخالفة أي من العهود المتفق عليها، مما قد يؤثر سلباً على الائتمان.

ز - إذا تم وضع المقترض أو الكفيل تحت التصفية أو الإفلاس.

ح - وجود دلائل تؤكد عدم قدرة العميل على الوفاء بالتسهيلات غير النقدية في تاريخ الاستحقاق.

ط - إذا تخلف المقترض عن سداد أي التزام لبنوك أو مؤسسات مالية أخرى.

ي - إتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل أو كفيله من جانب أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى للمطالبة بالتسهيلات الإئتمانية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

45

ك - انخفاض النشاط في حساب العميل بحيث :

1 - لا يوجد أرصدة في الحساب لأخر ستة أشهر حتى إذا كان المبلغ المتبقي لا يتجاوز حد السحب.

2 - الأرصدة الدائنة في الحساب خلال السنة غير كافية لتغطية الفوائد المدينة.

ل - عدم انتظام التوثيق الذي يؤثر على احتمالات استرداد القرض.

إن مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مثل القروض والسلفيات يقاس بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة متضمنة المبالغ المستردة من الضمانات والرهونات مخصومة بالسعر الأصلي للفائدة الفعلية للأصل المالي. إذا كان لأصل مالي ما معدل فائدة متغير، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة هبوط في القيمة هي معدل الفائدة الفعلية الحالي المحدد بموجب العقد، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المسترد من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل المجموع. في فترة لاحقة، إذا انخفض مبلغ الخسارة في القيمة وكان هذا الانخفاض متعلق بشكل موضوعي بحدث وقع بعد إدراج الانخفاض، يتم عكس خسارة الانخفاض المدرجة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. إن مبلغ الانعكاس يدرج في بيان الدخل المجموع في بند خسائر انخفاض في القيمة محملة على خسائر ائتمانية.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية النقدية و0.5% للتسهيلات الائتمانية غير النقدية غير الخاضعة لمخصص وغير المتضمنة لضمانات معينة، قد تم تكوينه.

عندما يصبح القرض غير قابل للتحويل، يتم شطبه مقابل حساب مخصص انخفاض القيمة المتعلق به.

2. الموجودات المالية المصنفة كمستحقة للبيع :

في حالة الموجودات المالية المصنفة كمستحقة للبيع، فإن أي انخفاض مطول أو مؤثر في القيمة العادلة للموجودات بحيث يصبح أقل من التكلفة يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقاس الخسارة التراكمية بالفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أية خسائر انخفاض لهذا الأصل المالي والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل المجموع. إذا زادت القيمة العادلة لأداة مديونية مصنفة كمستحقة للبيع في فترة لاحقة، وارتبطت الزيادة بشكل موضوعي بحدث وقع بعد إدراج خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع فإنه يمكن عكس خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ المعكوس في بيان الدخل المجموع. إن خسائر الانخفاض المعترف بها لاستثمارات ملكية متاحة للبيع، لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل المجموع.

و - عقارات ومعدات

يتم احتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لاعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل الآخر المجموع تحت بند الدخل الشامل الآخر. إن انخفاض القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجموع. حيث أنه يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل.

يتم احتساب المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصاً الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي :

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حاسبات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دورياً لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

46

ز - شهرة وموجودات أخرى غير ملموسة

تتحقق الشهرة الناتجة عن دمج الأعمال كما في تاريخ الحيازة بما يزيد عن التالي :

(أ) إجمالي المقابل المحول، القيمة العادلة لأية حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة بقياسها وفقاً لنسبة الحصص غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة في الشركة المشتراة والقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة لحصة الملكية التي يحتفظ بها المشتري مسبقاً في الشركة المشتراة.

(ب) صافي قيمة الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات التي تم الالتزام بها وفقاً للقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة.

إذا كان هذا المقابل أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تمت حيازتها، يتم تسجيل الفرق في بيان الدخل المجمع.

يتم مراجعة الشهرة سنوياً على الأقل لاختبار الانخفاض في القيمة وتدرج الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة.

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير ملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الانخفاض في قيمتها سنوياً وكما توافر مؤشر على إحصائية انخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير ملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

لغرض التأكد من وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الاستفادة من عملية الدمج. يتم سنوياً مراجعة وحدات توليد النقد التي وزعت الشهرة عليها لاختبار الانخفاض في قيمتها، أو عندما يكون هناك دليل على انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدات بقيمة انخفاض القيمة ثم تخفض باقي الموجودات في نفس الوحدة بأسلوب نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

في حالة استبعاد شركة تابعة أو شركة تحت السيطرة المشتركة، فإن المبالغ المتعلقة بالشهرة تدرج عند تحديد ربح أو خسارة الاستبعاد.

ح - أسهم البنك المشتراة

يتم إظهار ما يملكه البنك الأم من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. ولا تتمتع هذه الأسهم بأية توزيعات أرباح نقدية قد يقترحها البنك الأم.

يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن البيع في بند مستقل ضمن احتياطي أسهم البنك المشتراة في حقوق الملكية بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. إن هذه المبالغ غير قابلة للتوزيع عندما يحتفظ البنك الأم بهذه الأسهم خلال الفترة.

ط - تحقق الإيراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لحصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات تبعاً لمبدأ الاستحقاق وذلك عند تقديم الخدمة، يتم تأجيل الاعتراف بأتعاب التزامات القروض للقروض، المتوقع سحبها مع كافة التكاليف المباشرة وتسجيلها كتعديلات في سعر الفائدة الفعلي للقروض، تتحقق أتعاب إدارة الموجودات في الفترة التي يتم تقديم الخدمة فيها.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

ي - العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجموع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجموع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

ك - مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائياً وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة بإحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة بناءً على مدة الخدمة المتراكمة كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع، وتعتبر المجموعة ذلك تقديراً يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

ل - معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد خسائر، تستخدم إدارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء، إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم وإعداد تقارير حولهم كقطاعات.

م - موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها البنك بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

ن - الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الآراء والتقديرات هي ما يلي :

• الآراء

تصنيف الاستثمارات :

عند إقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» أو «محتفظ بها حتى الإستحقاق» أو «قروض ومدينون» أو «متاحة للبيع». تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» إذا تم إقتناءها مبدئياً بهدف بيعها في المدى القصير، أو إذا تم تصنيفها كذلك من قبل الإدارة عند الإقتناء المبدئي، أو إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو إستراتيجية الاستثمار الموثقة. إن السندات غير المسعرة في سوق نشط يتم تصنيفها كـ «قروض ومدينون». يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كإستثمارات «متاحة للبيع».

- هبوط قيمة الاستثمارات :

تعتبر إدارة المجموعة أن إستثمارات الملكية المتاحة للبيع قد تعرضت لهبوط في قيمتها عند وجود هبوط مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة. إن تحديد ما إذا كان الهبوط مؤثر أو مطول قد يتطلب رأي مؤثر. كما أن المجموعة تقوم بالتقييم من خلال عوامل أخرى كالتغير في سعر الأسهم للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة. يمكن إعتبار الإنخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تدهور الحالة المادية للشركة المستثمر بها، أو لأداء القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

48

• التقديرات

إن الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي :

- **خسائر الهبوط في القيمة للقروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الديون :**
تقوم المجموعة بمراجعة مشاكل القروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الديون بشكل ربع سنوي لتحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتماب مخصص وإدراجه ضمن بيان الدخل المجموع. وعلى وجه الخصوص، فإن ذلك يتطلب رأياً مؤثراً من الإدارة في تقدير مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية عندما يكون تحديد مستوى الانخفاض في القيمة مطلباً.
- **تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة :**
تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المسعرة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة لأداة أخرى مماثلة أو طرق التقييم الأخرى ذات الصلة. إن أي تغيير في هذه التقديرات والافتراضات كذلك استخدام تقديرات وإفتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والقيم العادلة لاستثمارات الملكية غير المسعرة.
- **انخفاض قيمة الشهرة والموجودات الأخرى الغير ملموسة :**
تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة والموجودات الغير ملموسة سنوياً على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير «القيمة المستخدمة» للموجودات أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير «القيمة المستخدمة» يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتماب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

3 - نقد وأرصدة قصيرة الأجل

2011	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
45,512	38,185	نقد وبنود نقدية
6,412	8,398	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
146,546	161,770	ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام
198,470	208,353	

يصنف النقد والأرصدة القصيرة الأجل «كقروض ومدينين».

4 - سندات الخزانه والبنك المركزي

2011	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
245,344	262,911	سندات الخزانه
238,692	237,673	سندات البنك المركزي
484,036	500,584	

تصنف سندات الخزانه والبنك المركزي «كقروض ومدينين»، يتم شراء وبيع سندات الخزانه والبنك المركزي من وإلى بنك الكويت المركزي ضمن سياسة إدارة السيولة لدى المجموعة.

تصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق، وتحمل سندات الخزانه الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

5 - المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

أ - التصنيف

يتم تصنيف المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى «كقروض ومدينين».

2010 ألف دينار كويتي	2011 ألف دينار كويتي	
182,167	398,499	إيداعات لدى بنوك
30,803	1,327	قروض وسلفيات إلى بنوك
25,133	6,163	مبالغ مستحقة من مؤسسات مالية أخرى
238,103	405,989	
(15,421)	-	ناقصا: مخصص مربوط في القيمة
222,682	405,989	

ب - القروض غير المنتظمة

كما في 31 ديسمبر 2011، بلغت القروض والسلفيات للبنوك غير المنتظمة لا شيء دينار كويتي (2010 : 29,464 ألف دينار كويتي) وهي موزعة بين تسهيلات ممنوحة قبل الغزو وبعد التحرير كالتالي :

2010 ألف دينار كويتي			2011 ألف دينار كويتي			
رصيد القروض	القيمة الفعلية للضمانات	مخصصات متاحة	رصيد القروض	القيمة الفعلية للضمانات	مخصصات متاحة	
4,194	-	4,194	-	-	-	ممنوحة قبل غزو الكويت في 1990
11,227	14,043	25,270	-	-	-	ممنوحة بعد تحرير الكويت في 1991
15,421	14,043	29,464	-	-	-	

6 - قروض وسلفيات

أ - التصنيف

يتم تصنيف القروض والسلفيات كقروض ومدينين. إن طريقة المجموعة لتقييم تركيز مخاطر الإئتمان بناء على أسباب منح القروض والسلفيات مبينه كالتالي :

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

50

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
232,478	-	-	-	5,289	227,189	تجاري وصناعي
683,206	-	-	1	-	683,205	إنشائي وعقاري
211,328	-	-	-	-	211,328	مؤسسات مالية أخرى
403,181	-	-	-	-	403,181	أفراد
772,423	-	-	-	101	772,322	أخرى
2,302,616	-	-	1	5,390	2,297,225	
						ناقصا:
(141,609)						مخصص هبوط في القيمة
2,161,007						

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
364,084	-	-	-	23,059	341,025	تجاري وصناعي
706,312	-	1	4	14,707	691,600	إنشائي وعقاري
308,623	-	-	6	-	308,617	مؤسسات مالية أخرى
403,912	-	-	-	-	403,912	أفراد
798,759	90	30	9	20,506	778,124	أخرى
2,581,690	90	31	19	58,272	2,523,278	
						ناقصا:
(233,336)						مخصص هبوط في القيمة
2,348,354						

ب - الحركة في مخصصات القروض والسلفيات

2010 ألف دينار كويتي			2011 ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
285,522	75,036	210,486	230,174	73,538	156,636	المخصصات في 1 يناير
(103,278)	-	(103,278)	(198,115)	-	(198,115)	مبالغ مشطوبة
2,703	-	2,703	(586)	-	(586)	فروقات تحويل
1,972	-	1,972	4,913	-	4,913	مستردات
(40)	-	(40)	(9)	-	(9)	ردت لبنك الكويت المركزي
43,295	(1,498)	44,793	105,050	21,091	83,959	محمل على (مفرج إلى) بيان الدخل المجمع
230,174	73,538	156,636	141,427	94,629	46,798	المخصصات في 31 ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

51

إن سياسة المجموعة في احتساب مخصصات الهبوط في قيمة القروض والسلفيات تتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة.

بلغ المخصص المحدد والعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية بمبلغ 141,427 ألف دينار كويتي (2010 : 230,174 ألف دينار كويتي) وتتضمن أيضاً مخصص إضافي بمبلغ 66,973 ألف دينار كويتي (2010 : 41,510 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام. وتحتفظ المجموعة أيضاً بفوائد معلقة بمبلغ 182 ألف دينار كويتي (2010 : 3,162 ألف دينار كويتي) على قروض إنخفضت قيمتها. تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 5,595 ألف دينار كويتي (2010 : 17,572 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

ج - القروض غير المنتظمة

كما في 31 ديسمبر 2011، بلغت القروض والسلفيات غير المنتظمة 154,004 ألف دينار كويتي (2010 : 397,643 ألف دينار كويتي) وهي موزعة بين تسهيلات ممنوحة قبل الغزو وبعد التحرير كالتالي :

2010 ألف دينار كويتي			2011 ألف دينار كويتي		
رصيد القروض	القيمة الفعلية للمتطلبات	مخصصات ممتدة	رصيد القروض	القيمة الفعلية للمتطلبات	مخصصات ممتدة
159,798	159,709	397,643	46,980	82,789	154,004
159,798	159,709	397,643	46,980	82,789	154,004

ممنوحة بعد تحرير الكويت في 1991

7 - استثمارات في أوراق مالية

2010 ألف دينار كويتي	2011 ألف دينار كويتي	
588	4	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل: أسهم مسعرة
1,407	-	قروض ومدينون: سندات غير مسعرة
20,275	34,949	متاحة للبيع: سندات مسعرة
22,407	21,448	سندات غير مسعرة
180,852	279,921	أسهم مسعرة
35,136	46,711	أسهم غير مسعرة
17,744	11,067	أخرى
278,409	394,100	

حققت المجموعة خلال السنة ربح غير محقق بمبلغ 61,123 ألف دينار كويتي (2010 : 4,613 ألف دينار كويتي) في بيان الدخل الشامل الآخر المجمع نتجت عن تغيرات في القيمة العادلة، وتحويل تغيرات تراكمية في القيمة العادلة بمبلغ 1,147 ألف دينار كويتي (2010 : 937 ألف دينار كويتي) إلى بيان الدخل المجمع والذي نتج عن بيع أوراق مالية متاحة للبيع، كما تم تحميل بيان الدخل المجمع بخسائر الإنخفاض في القيمة بمبلغ 7,475 ألف دينار كويتي (2010 : 9,402 ألف دينار كويتي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

52

إن القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية بقيمة 314,874 ألف دينار كويتي (2010 : 214,591 ألف دينار كويتي) مقيمة بناءً على معلومات السوق المشاهدة. والقيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية غير مسعرة وأخرى بقيمة 43,404 ألف دينار كويتي (2010 : 41,834 ألف دينار كويتي) مقيمة بناءً على تقنيات تقييم. إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع سوف يعتبر غير مادي، إذا ما عدلت متغيرات المخاطر المستخدمة في تحديد القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية غير مسعرة بـ 5%.

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم غير مسعرة وأخرى بقيمة 35,822 ألف دينار كويتي (2010 : 21,984 ألف دينار كويتي)، نظراً لعدم توافر طريقة موثوقة بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات. وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الهبوط في القيمة، إن وجدت.

تتضمن الاستثمارات في أوراق مالية 348,483,589 سهم مدرجة بالقيمة العادلة قدرها 202,120 ألف دينار كويتي التي كانت مدرجة سابقاً بتكلفة 126,504 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2010 - 126,504 ألف دينار كويتي) وقام البنك الأم بالاستحواذ على 221,421,095 سهم منهم بتكلفة قدرها 94,103 ألف دينار كويتي في سنة 2009 بموجب صفقة أبرمت من خلال سوق الكويت للأوراق المالية وذلك بعد أن أخفق الطرف الآخر في تنفيذ خيار إعادة الشراء خلال الإطار الزمني المتفق عليه، خلال 2010 شارك البنك الأم في حقوق الإصدار واستحوذ على 127,062,494 سهم بتكلفة 32,401 ألف دينار كويتي. كما في تاريخ التقرير يحتفظ البنك الأم بملكية الأسهم. قام الطرف الآخر برفع دعوى قضائية منازعة البنك الأم على الملكية، وهي حالياً متداولة أمام المحكمة. إستناداً إلى رأي المستشار القانوني، تعتقد الإدارة بأن لديها دفاع مقنع. ونتيجة لذلك، قام البنك الأم بتقييم الإستثمار بالقيمة العادلة واعترف بربح التقييم العادل في مخصص تقييم الاستثمارات.

8 - إستثمارات في شركة زميلة

تمتلك المجموعة 32.26% (2010 : 32.26%) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م.، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

إن ملخص المعلومات المالية للشركة الزميلة كما يلي :

2011 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
26,287	33,707	الحصة في بيان المركز المالي للشركة الزميلة :
16,596	24,783	مجموع الموجودات
9,691	8,924	مجموع المطلوبات
		صافي الموجودات
1,664	922	الحصة في صافي إيرادات ونتائج الشركة الزميلة :
780	217	صافي الإيرادات التشغيلية
		نتائج السنة

9 - شهرة وموجودات أخرى غير ملموسة

2011 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
1,765	1,765	شهرة
16,461	16,607	موجودات أخرى غير ملموسة
18,226	18,372	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

53

تمثل الموجودات الأخرى غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 16,185 ألف دينار كويتي (2010 : 16,185 ألف دينار كويتي) وبراءات بمبلغ 14 ألف دينار كويتي (2010 : 29 ألف دينار كويتي) وقيمة علاقة عميل بمبلغ 262 ألف دينار كويتي (2010 : 393 ألف دينار كويتي). ليس لرخصة السمسرة عمر افتراضي غير محدد. كما في 31 ديسمبر 2011، لم يكن هناك دليل موضوعي على أي انخفاض في قيمة هذا الأصل وسوف يتم إطفاء قيمة علاقة العميل على مدار فترة خمس سنوات.

10- موجودات أخرى

2011 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
824	376	فوائد مدينة مستحقة
15,797	11,897	أرصدة مدينة أخرى
16,621	12,273	

تصنف الموجودات الأخرى «كقروض ومدينين».

11- المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2011 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
63,389	9,748	المستحق إلى البنوك:
319,328	196,315	حسابات جارية وإيداعات تحت الطلب
382,717	206,063	ودائع لأجل
33,398	53,187	ودائع من مؤسسات مالية أخرى:
470,405	547,082	حسابات جارية وإيداعات تحت الطلب
503,803	600,269	ودائع لأجل
886,520	806,332	

12- ودائع العملاء

2011 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
375,578	310,374	حسابات جارية وإيداعات تحت الطلب
389,818	287,952	حسابات توفير
21,652	23,485	ودائع تحت الطلب
1,466,917	1,650,767	ودائع لأجل
2,253,965	2,272,578	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

54

13- مطلوبات أخرى

2011 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
9,345	13,365	فوائد مستحقة الدفع
4,007	1,223	إيرادات مؤجلة
8,712	20,911	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
1,738	1,369	مستحقات تتعلق بالموظفين
18,616	20,775	أخرى
42,418	57,643	

14- حقوق الملكية

أ - رأس المال

يتكون رأس المال من 1,272,022,346 (2010 : 1,272,022,346) سهماً عادياً مصرح ومكتتب فيها ومدفوعة بالكامل بقيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 3 «كفاية رأس المال» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب - أسهم البنك المشتراة

2011	2010	
70,000	70,000	عدد أسهم البنك المشتراة
0.01	0.01	نسبة أسهم البنك المشتراة
75	75	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
55	64	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم البنك المشتراة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك الأم.

ج- علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د - الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 1960 والنظام الأساسي للبنك الأم، قرر البنك الأم عدم تحويل أي مبلغ إلى الاحتياطي القانوني. حيث أن الإحتياطي القانوني وصل إلى 50% من رأس المال.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك الأم، كما أن هذا الإحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2011 و 2010 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

هـ - احتياطي أسهم البنك المشتراة

يمثل هذا الاحتياطي أي أرباح أو خسائر ناتجة عن بيع أسهم البنك الأم المشتراة المحتفظ بها من قبل البنك الأم وهو غير قابل للتوزيع.

و - احتياطي إعادة تقييم عقار

تمثل الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقارات. يؤخذ الرصيد في هذا الإحتياطي مباشرة إلى الأرباح المحتفظ بها عند بيع العقار.

ز - احتياطي تقييم الاستثمار

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات «المتاحة للبيع». يؤخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى بيان الدخل المجمع عند بيع الموجودات الخاصة به أو هبوط قيمتها.

ح - توزيعات أرباح مقترحة وأسهم منحة

إعتمدت الجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ 23 مارس 2011، توزيع أرباح نقدية 15% (15 فلس للسهم الواحد) عن سنة 2010 (2009 : لا شيء) للمساهمين المسجلين في سجلات البنك الأم كما في تاريخ الجمعية العمومية السنوية.

15- إيرادات الفوائد

2011 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
118,514	126,978	قروض وسلفيات للبنوك والعملاء
4,314	3,719	معاملات وإيداعات ما بين البنوك
9,340	6,809	سندات واستثمارات أخرى
132,168	137,506	

تتضمن إيرادات الفوائد إفراج بمبلغ 751 ألف دينار كويتي (2010 - 1,956 ألف دينار كويتي) ناتجة عن تسويات على التقديرات المعدلة للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدلات الفائدة الأصلية المتعاقد عليها من محفظة القروض المنتظمة التي تم تعديل شروطها خلال عامي 2007 و 2008 وكما في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 202/2 ب س ر س أ/ 2007 بتاريخ 13 فبراير 2007 وتعميم بنك الكويت المركزي رقم 105/2 بتاريخ 23 إبريل 2008.

16- مصاريف الفوائد

2011 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
(30,153)	(34,320)	إيداعات عملاء
(8,415)	(13,584)	إيداعات مؤسسات مالية
(1,996)	(1,750)	معاملات وإيداعات ما بين البنوك
(40,564)	(49,654)	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

17- صافي خسارة من استثمار في أوراق مالية

2011	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	6,157	ربح غير محقق للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(310)	(6,589)	خسارة محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
135	306	ربح محقق من بيع استثمارات متاحة للبيع
(175)	(126)	

18- إيرادات تشغيل أخرى

2011	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
721	753	المسترد عن مصاريف اتصالات
299	71	أخرى
1,020	824	

19- هبوط القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) / الإفراج عنها في بيان الدخل المجموع :

2011	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(83,959)	(43,749)	قروض وسلفيات - محدد
(21,091)	1,498	قروض وسلفيات - عام
(7,475)	(9,402)	استثمارات أوراق مالية
11,976	(49)	تسهيلات غير نقدية
142	528	مخصصات أخرى
(100,407)	(51,174)	

20- ضرائب

2011	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	(1,060)	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(9)	(424)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
-	(416)	الزكاة
(9)	(1,900)	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

57

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناءً على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة والذي ينص على أن خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الإحتياطي القانوني من ربح السنة عند احتساب الحصة.

تحتسب الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 2007/58.

21 - ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2010	2011	
40,452	810	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك الأم (ألف دينار كويتي)
1,272,022	1,272,022	المتوسط المرجح للأسهم المصرح والمكتتب بها (العدد بالآلاف)
(70)	(70)	ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم البنك المشتراة المحتفظ بها (العدد بالآلاف)
1,271,952	1,271,952	
31.8	0.6	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك الأم (فلس)

22 - شركات تابعة

نسبة الملكية				
2010	2011	النشاط الأساسي	البلد	اسم الشركة
%100	%100	استثمار مصرفي	الكويت	شركة التجاري للاستثمار - ش.م.ك.م.
%80	%80	خدمات وساطة	الكويت	الإتحاد للوساطة المالية - ش.م.ك.م.

23 - معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافاً معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصاً رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. إن مثل تلك المعاملات قد منحت وحددت لها أسعاراً فائدة وضمانات بنفس الشروط الأساسية السائدة في ذلك الوقت بالنسبة لعمليات مماثلة لها مع أطراف ليسوا ذوي صلة ولم تتضمن أكثر من القدر الطبيعي من المخاطر. إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع كانت كالتالي :

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

58

2010			2011		
القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس/ الجهاز التنفيذي	القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس/ الجهاز التنفيذي
أعضاء مجلس الإدارة					
-	-	-	-	-	-
1	-	1	5	-	1
59	-	4	116	-	6
الجهاز التنفيذي					
119	1	6	80	-	8
1	5	11	3	5	6
1,861	22	12	560	11	12

إن القروض الممنوحة لمجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا والأعضاء التابعين تستحق خلال 5 سنوات وتحمل بفائدة تتراوح بين 0% إلى 1.5% (2010 : بين 0% إلى 6%).

إن تفاصيل مزايا الإدارة العليا المتضمنة في بيان الدخل المجمع هي كما يلي :

2010 ألف دينار كويتي	2011 ألف دينار كويتي	
(921)	(790)	رواتب ومزايا قصيرة الأجل الأخرى
(20)	(17)	مزايا بعد التوظيف
(121)	(78)	مزايا نهاية الخدمة

24 - القيم العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مقابله مبادلة أو تسوية أصل أو التزام أو أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت. يستند تعريف القيمة العادلة على فرضية إستمرارية المجموعة وعدم وجود نية أو إحتياج للتصفية أو تقليص حجم عملياته بشكل جوهري أو تنفيذ إحدى العمليات بشروط ليست في صالحه.

يتم تقدير القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل بفوائد ولم تظهر في المركز المالي المجمع للمجموعة بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الفائدة السائدة على الديون ذات الصفات المتشابهة في الخطر الإئتماني والمدة المتبقية حتى تاريخ الإستحقاق. تقارب القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية قيمتها العادلة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 «السياسات المحاسبية الهامة».

25 - الأدوات المالية

أ - إستراتيجية إستعمال الأدوات المالية :

تتعلق أنشطة المجموعة (كينك تجاري) بشكل رئيسي بإستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولدت مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع إحتياجات المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

59

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قسراً على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضاً ضمانات والتزامات أخرى كالاتمادات المستندية الصادرة عن البنك الأم.

يصاحب استخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لإستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءاً من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب- إدارة المخاطر العامة :

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال كل قطاعات العمل. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الأرباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 4 «إدارة المخاطر» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي :

(1) مخاطر الائتمان :

مخاطر الائتمان هي مخاطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الإدارة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ب) «إدارة المخاطر - مخاطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - تركيز مخاطر الائتمان :

إن تركيز مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان تظهر في إيضاح رقم 6.

ب- أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية :

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

60

2010 ألف دينار كويتي	2011 ألف دينار كويتي	
		مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية
208,353	198,470	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
500,584	484,036	سندات الخزنة والبنك المركزي
238,103	405,989	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,177,778	1,899,435	قروض وسلفيات - شركات
403,912	403,181	قروض وسلفيات - أفراد
44,089	56,397	سندات
12,273	16,621	موجودات أخرى
3,585,092	3,464,129	
		مخاطر الائتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية العمومية
49,599	82,826	قبولات مصرفية
155,234	194,571	اعتمادات مستندية
890,784	860,491	خطابات ضمان
37,333	35,953	أخرى
1,132,950	1,173,841	
4,718,042	4,637,970	

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب، إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان، بإفترض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الالتزامات تنتهي أو تلغى بدون تمويلها.

ج- الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى :

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق الارشادات الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 6 «تخفيض خطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

د - جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني :

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة :

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

ألف دينار كويتي					
القيمة العادلة للرهن	منخفضة القيمة	مستحقة وغير منخفضة القيمة 0 - 90 يوما	غير مستحقة وغير منخفضة القيمة		
			درجة عليا	درجة قياسية	درجة عادية
كما في 31 ديسمبر 2011					
83,090	144,821	7,251	662,383	1,072,157	12,092
-	-	-	1,327	-	-
62	9,183	37,550	357,179	-	-
83,152	154,004	44,801	1,020,889	1,072,157	12,092
كما في 31 ديسمبر 2010					
159,709	379,767	104,113	1,395,332	298,328	238
14,043	29,464	-	1,339	-	-
-	17,876	13,602	372,434	-	-
173,752	427,107	117,715	1,769,105	298,328	238

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجاً نظامياً لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان. تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات. إن المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تصنيف مخاطر العملاء تتضمن الحالة المالية والأداء، وجودة الإدارة والمعلومات المالية، وهيكل التسهيل، والضمانات، وترتيبات الدعم ومخاطر الدولة، إذا كان مناسباً. يتبع النظام مقياساً من 1 إلى 10 حيث يعتبر 1 أفضل المخاطر و10 السيء. إن الدرجات العليا والقياسية والعادية يتم تحديدها بناءً على الأسس التالي :

خارجي	داخلي	
تقديرات أأ وأأ وأ	1 إلى 4 درجات	درجة عليا
تقدير ب ب ب	5 و 6 درجات	درجة قياسية
أقل من ب ب ب وغير مقيمة	7 و 8 درجات	درجة عادية

هـ - تركيز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

2010 ألف دينار كويتي		2011 ألف دينار كويتي		
خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	
934,710	3,285,376	901,458	3,143,540	القطاع الجغرافي :
121,347	212,710	203,501	327,182	الكويت
73,004	61,449	66,603	197,117	آسيا
2,774	19,954	151	2,075	أوروبا
1,115	90	2,128	-	الولايات المتحدة
1,132,950	3,579,579	1,173,841	3,669,914	أخرى
القطاع حسب النشاط :				
-	500,584	-	484,035	حكومي
217,124	325,261	158,290	218,132	تجاري وصناعي
588,608	675,324	504,940	670,412	إنشائي وعقاري
91,539	983,162	229,595	1,187,798	بنوك ومؤسسات مالية
235,679	1,095,248	281,016	1,109,537	أخرى
1,132,950	3,579,579	1,173,841	3,669,914	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

و - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان :

يستخدم البنك في سياق نشاطه الطبيعي أدوات مالية مشتقة لإدارة تعرضه لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر الملن.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق. إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للأداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر الملن والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات المحتفظ بها لغرض التداول يتم تحميله على قائمة الدخل المجمع.

القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق					
القيمة العادلة ألف دينار كويتي	حتى شهر ألف دينار كويتي	3 - 1 أشهر ألف دينار كويتي	12 - 3 شهور ألف دينار كويتي	أكثر من سنة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
كما في 31 ديسمبر 2011					
5,343	299,170	103,029	-	-	402,199
237	-	3,281	-	-	3,281
5,580	299,170	106,310	-	-	405,480
كما في 31 ديسمبر 2010					
(123)	57,685	3,471	1,010	-	62,166
-	-	-	-	-	-
(123)	57,685	3,471	1,010	-	62,166

(2) مخاطر السوق :

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ج) «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

(أ) مخاطر سعر الفائدة :

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (هـ) «إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

إن حساسية المجموعة للفوائد ومجال أسعار الفائدة الفعلية على موجوداته ومطلوباته والتي تحمل بفوائد هي كالتالي :

سعر الفائدة الفعلي %	ألف دينار كويتي					كما في 31 ديسمبر 2011
	المجموع	غير حساسة لأسعار الفائدة	أكثر من سنة	12 - 3 شهور	3 - 1 أشهر	حتى شهر
الموجودات:						
0 - 2	198,470	27,430	-	-	-	171,040
1 - 2	484,036	-	-	208,641	177,557	97,838
1 - 4	405,989	1,327	2,125	22,624	179,652	200,261
1 - 6	2,161,007	8,488	284,767	22,020	39,104	1,806,628
1 - 6	394,100	337,620	25,934	9,281	9,101	12,164
-	9,691	9,691	-	-	-	-
-	16,621	15,244	6	62	299	1,010
	3,669,914	399,800	312,832	262,628	405,713	2,288,941
المطلوبات:						
1 - 3	886,520	32,320	44,075	341,110	95,070	373,945
0 - 3	2,253,965	375,577	2,817	553,960	434,290	887,321
-	42,418	39,397	-	544	426	2,051
	3,182,903	447,294	46,892	895,614	529,786	1,263,317
			265,940	(632,986)	(124,073)	1,025,624
						مجموع حساسية فجوة سعر الفائدة
سعر الفائدة الفعلي %	ألف دينار كويتي					كما في 31 ديسمبر 2010
	المجموع	غير حساسة لأسعار الفائدة	أكثر من سنة	12 - 3 شهور	3 - 1 أشهر	حتى شهر
الموجودات:						
2 - 0	208,353	26,308	-	-	-	182,045
2 - 1	500,584	-	-	212,160	171,050	117,374
4 - 1	222,682	2,855	-	-	66,106	153,721
7 - 1	2,348,354	-	1,186	-	227,379	2,119,789
6 - 1	278,409	262,566	419	5,125	6,852	3,447
-	8,924	8,924	-	-	-	-
-	12,273	9,768	-	-	173	2,332
	3,579,579	310,421	1,605	217,285	471,560	2,578,708
المطلوبات:						
3 - 1	806,332	27,568	-	441,956	73,833	262,975
3 - 0	2,272,578	310,374	7,440	742,528	353,064	859,172
-	57,643	54,394	-	1,407	692	1,150
	3,136,553	392,336	7,440	1,185,891	427,589	1,123,297
			(5,835)	(968,606)	43,971	1,455,411
						مجموع حساسية فجوة سعر الفائدة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

إن التأثير على بيان الدخل المجمع إستناداً إلى فجوة إعادة التسعير على مدى سنة واحدة هو كالتالي :

ألف دينار كويتي			
2010		2011	
التأثير على بيان الدخل		التأثير على بيان الدخل	
±@%2	±@%1	±@%2	±@%1
26,927	13,463	16,563	8,282
506	253	(1,625)	(813)
225	113	326	163
±27,658	±13,829	±15,264	±7,632

(ب) مخاطر العملة :

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. كما يتم أيضاً استخدام معاملات التحوط لإدارة مخاطر العملات الأخرى. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ج). «إدارة المخاطر – مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

كان لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية الآتية بالعملات الأجنبية :

2010	2011	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		صافي الموجودات (المطلوبات)
(3,444)	719	دولار أمريكي
50	(2,979)	يورو
508	200	ريال سعودي
23	32	فرنك سويسري
245	448	درهم إماراتي
5	214	جنيه استرليني
37	56	ين ياباني
1,171	946	أخرى – موجودات
(20)	(18)	أخرى – مطلوبات
(1,425)	(382)	

يلخص الجدول التالي تعرض المجموعة لخطر تغيرات العملة الأجنبية . يتضمن الجدول الأدوات المالية لبنود الميزانية وبند خارج الميزانية بقيمتها الدفترية مصنفة حسب العملة :

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	عملات أخرى	دولار أمريكي	دينار كويتي	
الموجودات:				
198,470	68,103	35,106	95,261	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
484,036	-	-	484,036	سندات الخزانة والبنك المركزي
405,989	196,694	85,807	123,488	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,161,007	26,943	71,572	2,062,492	قروض وسلفيات
394,100	15,674	48,293	330,133	استثمارات في أوراق مالية
9,691	-	9,691	-	استثمارات في شركة زميلة
16,621	4,054	2,478	10,089	موجودات أخرى
3,669,914	311,468	252,947	3,105,499	
المطلوبات:				
886,520	129,759	116,707	640,054	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,253,965	125,179	194,930	1,933,856	ودائع العملاء
42,418	286	5,464	36,668	مطلوبات أخرى
3,182,903	255,224	317,101	2,610,578	
487,011	56,244	(64,154)	494,921	صافي المركز المالي للميزانية العمومية
1,173,841	73,582	284,115	816,144	المطلوبات المحتملة

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	عملات أخرى	دولار أمريكي	دينار كويتي	
الموجودات:				
208,353	43,163	119,374	45,816	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
500,584	-	-	500,584	سندات الخزانة والبنك المركزي
222,682	29,998	98,156	94,528	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,348,354	18,865	158,837	2,170,652	قروض وسلفيات
278,409	686	37,522	240,201	استثمارات في أوراق مالية
8,924	-	8,924	-	استثمارات في شركة زميلة
12,273	62	869	11,342	موجودات أخرى
3,579,579	92,774	423,682	3,063,123	
المطلوبات:				
806,332	22,713	146,732	636,887	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,272,578	58,663	290,652	1,923,263	ودائع العملاء
57,643	475	4,653	52,515	مطلوبات أخرى
3,136,553	81,851	442,037	2,612,665	
443,026	10,923	(18,355)	450,458	صافي المركز المالي للميزانية العمومية
1,132,950	103,655	188,389	840,906	المطلوبات المحتملة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

إن الأثر على بيان الدخل المجموع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع الناتج عن تقوية سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، موضح أدناه :

ألف دينار كويتي			
التأثير على بيان الدخل		التأثير على حقوق الملكية	
@%2	@%1	@%2	@%1
كما في 31 ديسمبر 2011			
7	14	476	952
(30)	(60)	6	12
2	4	-	-
4	8	-	-
4	8	-	-
9	18	149	298
(4)	(8)	631	1,262
كما في 31 ديسمبر 2010			
(34)	(68)	375	750
1	2	7	14
5	10	-	-
2	4	-	-
1	2	-	-
11	22	-	-
(14)	(28)	382	764

(ج) مخاطر أسعار أدوات الملكية :

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر هبوط القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ج) «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجموع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي :

ألف دينار كويتي			
التأثير على بيان الدخل		التأثير على حقوق الملكية	
±@%2	±@%1	±@%2	±@%1
كما في 31 ديسمبر 2011			
-	-	2,791	5,582
سوق الكويت للأوراق المالية			
كما في 31 ديسمبر 2010			
1	2	1,796	3,592
سوق الكويت للأوراق المالية			

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

(3) مخاطر السيولة :

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (د) «إدارة المخاطر - مخاطر السيولة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة. من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل حثيث نمطها الاستحقاق للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
198,470	-	-	1	1	198,468	الموجودات:
484,036	-	-	243	535	483,258	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
						سندات الخزانة والبنك المركزي
						المستحق من البنوك والمؤسسات
405,989	1,322	-	22,623	179,657	202,387	المالية الأخرى
2,161,007	770,166	251,188	179,990	553,137	406,526	قروض وسلفيات
394,100	57,857	13,400	85	438	322,320	استثمارات في أوراق مالية
9,691	9,691	-	-	-	-	استثمار في شركة زميلة
26,152	26,152	-	-	-	-	عقارات ومعدات
18,226	18,226	-	-	-	-	شهرة وموجودات غير ملموسة
16,621	1,095	-	62	304	15,160	موجودات أخرى
3,714,292	884,509	264,588	203,004	734,072	1,628,119	
						المطلوبات:
						المستحق إلى البنوك والمؤسسات
886,520	46,190	203,170	150,901	97,891	388,368	المالية الأخرى
2,253,965	703	270,360	270,638	431,469	1,280,795	ودائع العملاء
42,418	14,835	2,136	2,773	1,643	21,031	مطلوبات أخرى
3,182,903	61,728	475,666	424,312	531,003	1,690,194	
531,389	822,781	(211,078)	(221,308)	203,069	(62,075)	صافي فجوة السيولة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	أكثر من سنة	6 – 12 شهرا	3 – 6 أشهر	1 – 3 أشهر	حتى شهر	
الموجودات:						
208,353	-	-	-	-	208,353	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
500,584	-	-	245	605	499,734	سندات الخزانة والبنك المركزي المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
222,682	15,381	-	-	64,769	142,532	قروض وسلفيات
2,348,354	663,074	242,237	214,282	677,842	550,919	استثمارات في أوراق مالية
278,409	80,640	1,826	1,342	519	194,082	استثمار في شركة زميلة
8,924	8,924	-	-	-	-	عقارات ومعدات
24,652	24,652	-	-	-	-	شهرة وموجودات غير ملموسة
18,372	18,372	-	-	-	-	موجودات أخرى
12,273	570	-	-	170	11,533	
3,622,603	811,613	244,063	215,869	743,905	1,607,153	
المطلوبات:						
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
806,332	5,747	247,926	204,326	101,918	246,415	ودائع العملاء
2,272,578	1,712	302,817	429,415	353,064	1,185,570	مطلوبات أخرى
57,643	23,836	3,812	5,393	2,258	22,344	
3,136,553	31,295	554,555	639,134	457,240	1,454,329	
486,050	780,318	(310,492)	(423,265)	286,665	152,824	صافي فجوة السيولة

ب - فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق :

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أكثر من سنة	12 – 6 شهور	6 – 3 أشهر	3 – 1 أشهر	حتى شهر	
1,173,841	269,017	231,502	203,745	261,920	207,657	المطلوبات المحتملة
						كما في 31 ديسمبر 2010
1,132,950	323,427	212,009	148,080	199,671	249,763	المطلوبات المحتملة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

ج- فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق :

ألف دينار كويتي					
المجموع	أكثر من سنة	6 – 12 شهرا	3 – 6 أشهر	1 – 3 أشهر	حتى شهر
كما في 31 ديسمبر 2011					
المطلوبات غير مخفضة:					
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
388,441	46,917	205,827	151,921	98,108	891,214
ودائع العملاء					
1,281,035	810	273,243	271,877	432,483	2,259,448
مطلوبات أخرى					
21,031	14,835	2,136	2,773	1,643	42,418
1,690,507	62,562	481,206	426,571	532,234	3,193,080
كما في 31 ديسمبر 2010					
المطلوبات غير مخفضة:					
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
246,474	5,747	251,485	205,858	102,052	811,616
ودائع العملاء					
1,185,965	2,017	308,300	432,495	353,981	2,282,758
مطلوبات أخرى					
22,344	23,837	3,812	5,393	2,258	57,644
1,454,783	31,601	563,597	643,746	458,291	3,152,018

26- مخاطر العمليات

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملائمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمّل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (و) «إدارة المخاطر - مخاطر العمليات» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

27- تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطة بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين :

- أ - خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.
- ب- تتألف الخزانة والاستثمار المصرفي من سوق المال صرف العملات الأجنبية، سندات الخزانة، إدارة الأصول وخدمات الوساطة المالية.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض اتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2011

70

ألف دينار كويتي						
المجموع		خزينة وإستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات وأفراد		
2010	2011	2010	2011	2010	2011	
87,852	91,604	2,029	5,062	85,823	86,542	صافي إيرادات الفوائد
35,991	38,279	9,461	10,453	26,530	27,826	إيرادات غير الفوائد
123,843	129,883	11,490	15,515	112,353	114,368	مجموع الإيرادات
(51,174)	(100,407)	(8,938)	(7,292)	(42,236)	(93,115)	هبوط القيمة ومخصصات أخرى
40,535	853	(11,904)	(3,695)	52,439	4,548	صافي ربح (خسارة) السنة
3,622,603	3,714,292	1,216,226	1,506,901	2,406,377	2,207,391	الموجودات
3,622,603	3,714,292	2,444,345	2,435,159	1,178,258	1,279,133	المطلوبات وحقوق الملكية
8,924	9,691	8,924	9,691	-	-	إستثمار في شركة زميلة

28 - البنود خارج الميزانية العمومية

أ - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية :

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيًا من الضمانات لا قيمة لها. إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب - موجودات الأمانة :

تقوم المجموعة بإدارة صناديق الإستثمار وصندوق سوق المال كمدير وأمين إستثمار. في 31 ديسمبر 2011، بلغ صافي قيمتهما 37,280 ألف دينار كويتي (2010 : 62,052 ألف دينار كويتي).

ج - مطالبات قانونية :

يوجد في تاريخ بيان المركز المالي المجمع بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 1,676 ألف دينار كويتي (2010 : 1,898 ألف دينار كويتي).

29 - كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال المصدر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب.س/2005/184 بتاريخ 21 ديسمبر 2005 متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

30 - أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتفق مع تبويب أرقام السنة الحالية.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

71

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 2 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ب.س. 184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال المذكورة أعلاه وعملية المراجعة الرقابية. علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1 - الشركات التابعة والاستثمارات الهامة :

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك. (البنك الأم) لديه شركتين تابعتين : شركة الاتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 80%) والتي تعمل في مجال الوساطة المالية، شركة التجاري للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 100%) والتي تعمل في مجال الاستثمار البنكي وتمتلك نسبة 32.26% في بنك الشام - ش.م.م. (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يشار للبنك الأم وشركاته التابعة معا بالمجموعة.

يقدر مجموع حصة البنك في شركات التأمين، والتي هي عرضة لمخاطر الائتمان المرجحة كالتالي :

الإسم	2011		2010	
	البلد	نسبة الملكية %	البلد	نسبة الملكية %
أ - شركة الصفاة للتأمين التكافلي	الكويت	10.00%	الكويت	10.00%
	190		190	

إن نسبة رأس المال قد تبلغ 18.58% (2010 : 19.95%) مقابل 18.58% (2010 : 19.96%) إذا تم احتساب الاستثمار في شركات التأمين ضمن «تخفيض من قاعدة رأس المال» عوضاً عن «التعرض للمخاطر المرجحة».

2 - هيكل رأس المال :

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,272,022,346 (31 ديسمبر 2010 : 1,272,022,346) سهماً عادياً، مصرح ومكتتب بها ومدفوعة بالكامل بقيمة أسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2011، يمتلك البنك الأم 70,000 (0.01%) (31 ديسمبر 2010 : 70,000 (0.01%)) من أسهمه الخاصة.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

72

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال :

2011 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
أ - الشريحة الأولى من رأس المال (TIER 1 CAPITAL)		
127,202	127,202	1 - رأس المال المدفوع
-	-	2 - توزيعات أسهم مقترحة
66,791	66,791	3 - علاوة إصدار
63,601	63,601	4 - احتياطي قانوني
17,927	17,927	5 - احتياطي عام
113,333	114,143	6 - أرباح مرحلة
45,603	45,603	7 - احتياطي أسهم البنك الخاصة
1,032	913	8 - حصة الأقلية من الشركات التابعة للمجموعة
(1,765)	(1,765)	9 - شهرة
(8,924)	(9,691)	10 - استثمارات أقلية مؤثرة في مؤسسات بنكية
-	-	11 - فائض رأس المال من شركات التأمين
(75)	(75)	12 - أسهم البنك المشتركة
424,725	424,649	مجموع الشريحة الأولى TIER 1 من رأس المال
ب - الشريحة الثانية من رأس المال (TIER 2 CAPITAL)		
9,362	9,977	1 - احتياطي إعادة تقييم الموجودات (فقط 45%)
4,839	32,900	2 - احتياطي القيمة العادلة (فقط 45% متفق مع المدققين الخارجيين)
27,959	32,575	3 - مخصصات عامة (خاضعة للحد الأقصى من 1.25% من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)
42,160	75,452	مجموع الشريحة الثانية TIER 2 من رأس المال
466,885	500,101	مجموع رأس المال المؤهل

3 - كفاية رأس المال :

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقتترانه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط والتقييم والتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافٍ في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة من قبل المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

73

أ - متطلبات رأس المال :

2010			2011		
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي		
متطلبات رأس المال	صافي المخاطر المرجحة للموجودات	إجمالي التعرض	متطلبات رأس المال	صافي المخاطر المرجحة للموجودات	إجمالي التعرض
-	-	26,313	-	-	27,585
-	-	508,977	-	-	495,518
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
11,486	95,716	450,907	32,057	267,144	811,354
105,741	881,176	1,714,200	98,768	823,064	1,572,323
-	-	-	-	-	-
45,280	377,333	420,564	47,944	399,530	418,168
-	-	-	-	-	-
17,698	147,483	252,387	6,939	57,825	107,436
80,929	674,409	1,429,340	119,124	992,701	1,488,280
261,134	2,176,117	4,802,688	304,832	2,540,264	4,920,664
المجموع			المجموع		
-	-	-	-	-	-
20	163	122	-	-	-
255	2,129	3,195	240	2,003	3,005
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
275	2,292	3,317	240	2,003	3,005
المجموع			المجموع		
19,239	160,327	135,591	17,915	149,228	125,638
280,648	2,338,736	4,941,596	322,987	2,691,495	5,049,307
المجموع			المجموع		

ب - نسب رأس المال :

2010	2011
19.96%	18.58%
18.16%	15.78%

1 - مجموع نسبة رأس المال

2 - نسبة الشريحة الأولى TIER 1 من رأس المال

4 - إدارة المخاطر :

أ - التحكم بالمخاطر :

إن قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة، حيث تعمل مباشرة لرئيس المدراء العامين ورئيس الجهاز التنفيذي، إن القطاع مسؤول عن تقييم ومراقبة وعرض التوصيات المتعلقة بإستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل. تم تعيين أفراد متخصصين ضمن قطاع إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. إن غياب أي من خطوط التقارير المباشرة وغير المباشرة أو التنسيق مع الأقسام الداخلية الأخرى، والأعضاء الدائمين في كل اللجان التنفيذية للمجموعة تعتبر من العوامل التي تعكس الطبيعة الاستقلالية لعمليات إدارة المخاطر ودورها المركزي في المجموعة.

يتضمن إطار إدارة المخاطر الهيكل التنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال تلك اللجان. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة للموافقة على عروض منح الائتمانات، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على كافة طلبات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الإدارة. كذلك، إن اللجنة مسؤولة عن مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة بها. إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات وبعض الأمور التنفيذية التي تتجاوز صلاحيات الإدارة. تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد إستراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر.

إن لجنة الائتمان هي اللجنة المخولة من قبل الإدارة التنفيذية لأخذ القرارات، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الإقراض ضمن حدود معينة. إن من مسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات إدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل الميزانية العمومية ومحفظة استحقاق الديون ومخاطر معدل الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة الاستثمار هي على صعيد مستوى تنفيذي آخر من لجنة أخذ القرارات لجميع شؤون الاستثمار. إن لجنة تكوين المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي تتخذها المجموعة مع مراقبة الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

بهدف إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما أن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة. بناء على إستراتيجيات الأعمال والأداء الماضي والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضاً القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقاً قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستخدم إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائماً تحت السيطرة، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للسلطات والجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت أيضاً المجموعة باختبار الضغط على المنشئة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر والسيناريوهات المختلفة، لتقوم بتحليل تأثير حدث خارجي على ربحية وكفاية رأس المال.

كما أن سياسات المخاطر تتناول أيضاً الحاجة لإجراءات التحوط من المخاطر في حالات محددة. إن الإجراءات المرتبطة بقياس فاعلية عمليات التحوط تخضع للسياسات ذات الصلة بالتحوط، حيث تحتوي تلك السياسات على الإرشادات المطلوبة لإجراء عملية التحوط وأساليب تحديد فاعلية التحوط من المخاطر عند بدء عملية التحوط وفيما بعد بالإضافة إلى القواعد العامة الأخرى لمعاملات التحوط.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

75

ب- مخاطر الائتمان :

يتم مراقبة مخاطر الائتمان عن طريق استخدام تقييم مقيم ائتمان محايد والتحليل الكلي لمحفظة الائتمان وتصنيف الأطراف الأخرى ومراقبة حدود التركيز، يتضمن تقرير المقيم الائتماني المحاييد مراجعة مفصلة لعروض منح الائتمان قبل الموافقة عليها لكي تؤمن تقييم موضوعي لمخاطر الائتمان المرتبطة بها لمساعدة الصلاحيات المسؤولة عن منح الموافقة في اتخاذ قرارات الائتمان. إضافة إلى ذلك، إن المراجعة الموسعة على صعيد العملاء والمحافظ قد تتم بعد الموافقة لكي تقوم بالمتابعة والمراقبة بشكل فعال لمحفظة الائتمان الحالية.

إن نظام المجموعة في تصنيف المخاطر يتم بطريقة منظمة لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان. وتتضمن المقاييس التي يتم أخذها في الاعتبار عند تصنيف العملاء الحالة والأداء المالي، جودة المعلومات المالية والإدارة، الهيكل التنظيمي للتسهيلات، الضمانات والترتيبات المساندة ومخاطر البلاد عندما يكون قابل للتطبيق. ويتبع النظام نطاق يتراوح مداها من نقطة إلى عشر نقاط، حيث تعتبر نقطة واحدة أفضل المخاطر وعشر نقاط أسوء المخاطر. ويتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي للتركز الائتماني وهذه التعليمات تتطلب أن لا تتجاوز الحد الأقصى للتعرض للائتمان لأي من عملاء المجموعة عن 15% من قاعدة رأس مال المجموعة.

ومن خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع محفظة مخاطر العمل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس إفرادي، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر اتساعاً للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. أيضاً هناك حدود ائتمانية لكل بلد لضمان وجود محفظة ائتمانية متنوعة فيما يتصل بتصنيف البلدان والتعرضات الجغرافية. وتوفر السياسة الائتمانية الإرشادات التي توضح أن إنشاء معايير الإقراض وكافة القرارات الائتمانية يتم اتخاذها بعد الدراسة المتأنية لمتطلبات السياسة الائتمانية. هذا وتتم مراجعة السياسة الائتمانية وتحديثها بصورة مستمرة لكي تتماشى هذه السياسة مع المتطلبات الرقابية وكذلك متطلبات أعمال المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يتم التحكم في الائتمان الممنوح للأفراد عن طريق تطبيق التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بهذا الشأن والتي تتضمن حدود الإقراض للأفراد.

كما أن سياسات المخاطر تكملها سياسة إدارة المخاطر التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المحايدة. كما يتم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان ونوعية الائتمان. وقد تم تسهيل عملية قياس المخاطر على نطاق المحفظة باستحداث هيكل لاحتمال التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض في حالات التعثر. إن حساب رأس المال لمخاطر تركيز الائتمان قد تم عرضه في بِلر 2 (Pillar 2) من بازل 2.

ج- مخاطر السوق :

إن مخاطر السوق هي احتمالية حدوث خسائر نتيجة للتغيرات العكسية في العوامل المتعلقة بالسوق مثل أسعار الصرف الأجنبية وأسعار الضمانات ومعدلات الفوائد وأسعار السلع. وقد تتعرض المجموعة لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار استبدال العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالمتاجرة فيها بشكل نشط وأيضاً في بعض المراكز الأخرى يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق.

وتضع المجموعة حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر العملات الأجنبية، وتقوم المجموعة أيضاً بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخلياً لقياس القيمة المعرضة للمخاطر - وطريقة قياس القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية لفترة (1 أو 5 سنوات أيهما تنتج قيمة المعرضة للمخاطر أعلى) مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدى 10 أيام من الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. ويتم قياس القيمة المعرضة للمخاطر ومضاهاتها مع الحدود الداخلية المستخدمة بهدف تحديد الحد الأقصى للتجاوز المسموح به بصورة منفصلة للعملات الأجنبية ومراكز المتاجرة بالأسهم. يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً ومقارنتها مع النتائج الفعلية للتحقق من صحتها. بالإضافة لذلك يتم داخلياً حساب رأس المال لمخاطر السوق متضمنة التركيز اعتماداً على نموذج القيمة عند المخاطر.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

76

ويتم مراقبة مخاطر العملات الأجنبية على أساس يومي من خلال حدود مطلقة للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشمل أيضاً الحدود الكلية المطلقة بشكل صارم من قبل المجموعة. وتخضع العروض الاستثمارية لمراجعة مستقلة من قبل إدارة المخاطر وذلك قبل الموافقة على أي من هذه العروض بهدف تحديد المخاطر الرئيسية والتوصية على مخففات مخاطر مناسبة. وتتم مراقبة مخاطر الأسهم في محفظة المتاجرة على أساس يومي من خلال مستويات داخلية للتجاوز المسموح به مثل حدود حجم المحفظة وحدود إيقاف الخسائر وحدود التركيز. ويتم تصنيف الاستثمارات بناءً على فئات محددة مسبقاً للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة الاستثمارية الكلية لاستثمارات المجموعة وكذلك الاستثمارات الفردية تخضع لحدود مقدرة وإرشادات وضعها بنك الكويت المركزي.

د - مخاطر السيولة :

تتمثل مخاطر السيولة في تلك المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بربحية المجموعة ورأس مالها والتي تنتج عن عدم قدرة المجموعة من الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها بدون تكديدها لخسائر كبيرة، وتتضمن مخاطر السيولة عدم قدرة المجموعة على إدارة الانخفاضات أو التغيرات غير المتوقعة في مصادر التمويل كما تنتج أيضاً نتيجة إخفاق المجموعة في التعرف أو مواجهة التغيرات التي قد تطرأ على أحوال السوق والتي قد تؤثر على إمكانية تسهيل الموجودات بصورة سريعة وبأقل خسارة في القيمة.

تم وضع حدود للحد الأقصى المسموح به لإدارة الفجوات التراكمية استناداً إلى تقارير الفجوة وكذلك الحدود المطلقة كنسبة القروض إلى الودائع. لكي يكون هناك تحكم أكبر على مخاطر السيولة، وتتولد تنبيهات داخلية على أساس ضوابط محددة مسبقاً لضمان التزامها بالضوابط التنظيمية. ويتم تحسين إدارة مخاطر السيولة من خلال إدخال ضوابط لمحاولة تقييد تركيز الودائع من عميل واحد وأيضاً الودائع التي تستحق خلال فترات زمنية معينة ومن ثم إتاحة مصادر تمويل متنوعة. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والإتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

بالإضافة إلى ذلك، إن سياسة السيولة لدى المجموعة تتطلب إجراء تخطيط مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استناداً إلى تحاليل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضاً جزءاً من إطار إدارة السيولة. تم عرض طريقة مفصلة لحساب رأس المال لمخاطر السيولة ضمن البير (Pillar 2) الثاني، وقامت المجموعة أيضاً بتقييم تطبيق الإطار العام لمخاطر السيولة المقدم من BIS وحددت الإجراءات الإستراتيجية المراد إتخاذها للتماشي مع النسب الجديدة.

هـ - مخاطر أسعار الفائدة :

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من التغيرات في أسعار الفائدة التي قد يكون لها أثر سلبي على أرباح البنك وعلى القيمة السوقية لموجوداته ومطلوباته، وتتمثل المصادر الرئيسية لمخاطر أسعار الفائدة في خطر إعادة التسعير، خطر منحى العائد، خطر الخيارات وخطر الأساس.

تدار مخاطر أسعار الفائدة في الممارسات التجارية وفقاً لسياسة إدارة مخاطر السوق. تظهر سياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة حد أدنى من التعليمات لتعرضات المجموعة للمخاطر وتستحق معظم موجودات ومطلوبات المجموعة خلال سنة واحدة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة، ويتم مراقبة تلك المخاطر بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية لإعادة التسعير/الاستحقاق محددة مسبقاً. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقاً على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد ميل المجموعة لهذا الخطر. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحليل القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية تحت ظروف معينة محددة مسبقاً. تم عرض طريقة مفصلة لحساب رأس المال لمخاطر أسعار الفائدة.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

و - مخاطر العمليات :

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم الملائمة العمليات والأنظمة والعاملين، أو من أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية وهي مخاطر الخسارة الناتجة من الإخفاق في التماسي مع القوانين والالتزامات التعاقدية وقلة العناية اللازمة في صياغة الوثائق والعقود وتتضمن أيضاً التعرض للمقاضاة على كل جوانب أنشطة المجموعة ولا يتضمن هذا التعريف المخاطر الاستراتيجية أو تلك المتعلقة بسمعة المجموعة.

تركز إدارة مخاطر العمليات على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية والأنظمة وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن مراقبة التقييمات الشخصية، وتطبيق الممارسات مثل مراجعة الإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم إدخال بطاقة نتائج موضوعية تقييم مناطق مخاطر عمليات متنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقاً ويتم تصنيفهم ضمن تصنيفات محددة. إن إدارة عمليات التأمين المتضمنة في هذا النظام تسهل نقل المخاطر بصورة معقولة وحذرة. إن بيانات الخسارة المحتفظ بها داخلياً والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث المرتبطة تؤمن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. يتم إعداد خطة التعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتبطة كما تهدف أيضاً إلى ضمان استمرارية الأعمال بحد أدنى من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

تقدم التغطية التأمينية تخفيفاً جزئياً لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم سياسة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود السياسة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات التأمينية.

ز - مخاطر أخرى :

أدخلت السياسات لمخاطر أخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة، تحدد هذه السياسات الأدوار والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر بالإضافة إلى ذلك استخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

5 - التعرضات للائتمان :

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى التي تعرفها السياسة الائتمانية، تلك المرتبطة بمعايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية... الخ. تتضمن أيضاً سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استناداً إلى المبالغ/ وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات الائتمانية تتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تخضع قروض المدينين لمخصص مخاطر الائتمان المرتبط بانخفاض قيمة القروض، إذا كان هنالك دليل موضوعي أنه ليس لدى المجموعة القدرة على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية. تعرف القيمة الاستردادية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما فيها المبالغ المستردة عن الضمانات والكفالات، مخصومة استناداً إلى سعر الفائدة الفعلي الأصلي وسعر الفائدة الحالي للقروض ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة على التوالي. إن الخسارة الناتجة من الانخفاض في القيمة تدرج ضمن بيان الدخل المجموع.

يتم تعريف المديونيات التي مضى تاريخ استحقاقها والرديئة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. يتم احتساب المخصصات المحددة والعامة بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بالمخصصات والمعايير المحاسبية المطبقة. إن تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

78

بالمخصصات المحددة تظهر الفرق بين التسهيلات المقدمة للأفراد والشركات والتسهيلات المقدمة لجهات سيادية. وبناءً على ذلك يتم تطبيق قواعد محددة للتسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة على النحو المبين كالتالي :

فترة عدم الانتظام		
البند والمخصص المطلوب	القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة	أخرى مع استبعاد القروض السيادية
بشأنها ملاحظات - بناءً على تقدير الإدارة	لا تتعدى 3 شهور	حتى 90 يوم
دون المستوى - 20% مخصص	من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر	من 91 إلى 180 يوم
مشكوك بها - 50% مخصص	من 6 أشهر إلى أقل من 12 شهراً	من 181 إلى 365 يوم
رديئة - 100% مخصص	من 12 شهراً وأكثر والعملاء المتخذ بحقهم إجراءات قانونية	أكثر من 365 يوم

بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% لتسهيلات الائتمان النقدية و0.5% لتسهيلات الائتمان الغير النقدية والتي لم يتم احتساب مخصص محدد لها، بموجب هذه التعليمات. بغض النظر عن المخصص العام المطلوب، يتم احتساب مخصص المحفظة والذي يتمثل بالمخصصات العامة الإضافية على بعض المحافظ. يتم تحديد هذه المحافظ استناداً إلى بعض المعايير كالقطاع الاقتصادي ومجموعة الحسابات تحت المراقبة ومخاطر البلاد... الخ. إن السبب المنطقي من مخصص المحفظة هو إظهار المخصص العام بشكل أوضح، وأيضاً لاحتساب أية خسائر قروض محتملة في المستقبل بسبب تأثيرات دورة الأعمال.

يتم استخدام مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان لاحتساب كفاية رأس المال التي تتلائم مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. إن هذه المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان والمسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وهي MOODY'S, STANDARD & POOR, FITCH. إن التصنيفات الائتمانية المعلنة يتم ترجمتها في صورة أوزان مخاطر محددة تماشياً مع مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي وعلى النحو المحدد في تعليمات بنك الكويت المركزي. وتتضمن المصفوفة تطبيق أوزان مخاطر محددة للتصنيفات المعلنة المختلفة وفقاً لما هو محدد في التعليمات ويتم تطبيق مصفوفة منفصلة لبنود مختلفة من المطالبات والتي يتم تصنيفها فيما بعد في حالة المطالبات على البنوك إلى تعرضات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

أ - إجمالي التعرض للائتمان

2010 ألف دينار كويتي			2011 ألف دينار كويتي			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	26,313	26,313	-	27,585	27,585	1 - بنود نقدية
-	508,977	508,977	-	495,518	495,518	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
79,354	371,553	450,907	224,831	586,523	811,354	6 - مطالبات على البنوك
955,937	758,265	1,714,200	883,959	688,364	1,572,323	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
15,734	404,830	420,564	15,585	402,583	418,168	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
499	251,888	252,387	413	107,023	107,436	11 - التعرض للقروض المتأخرة
81,426	1,347,914	1,429,340	49,053	1,439,227	1,488,280	12 - موجودات أخرى
1,132,950	3,669,738	4,802,688	1,173,841	3,746,823	4,920,664	

ب - متوسط إجمالي التعرض للائتمان

2010 ألف دينار كويتي			2011 ألف دينار كويتي			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	30,729	30,729	-	26,949	26,949	1 - بنود نقدية
-	457,722	457,722	-	502,248	502,248	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
85,797	402,519	488,316	152,093	479,038	631,131	6 - مطالبات على البنوك
931,117	739,107	1,670,224	919,948	723,314	1,643,262	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
17,889	414,531	432,420	15,660	403,707	419,367	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
441	254,339	254,780	456	179,456	179,912	11 - التعرض للقروض المتأخرة
85,715	1,358,738	1,444,453	65,240	1,393,571	1,458,811	12 - موجودات أخرى
1,120,959	3,657,685	4,778,644	1,153,397	3,708,283	4,861,680	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

80

ج - مجموع التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
27,585	-	-	-	155	27,430	1 - بنود نقدية
495,518	-	-	-	-	495,518	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
811,354	34,951	1,141	216,279	482,953	76,030	6 - مطالبات على البنوك
1,572,323	-	-	29,458	25,133	1,517,732	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريق
418,168	-	-	-	-	418,168	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
107,436	-	-	-	-	107,436	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,488,280	73	1,764	13,361	5,247	1,467,835	12 - موجودات أخرى
4,920,664	35,024	2,905	259,098	513,488	4,110,149	
%100.0	%0.7	%0.1	%5.3	%10.4	%83.5	نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
26,313	-	-	-	-	26,313	1 - بنود نقدية
508,977	-	-	-	-	508,977	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
450,907	15,573	3,919	98,456	217,827	115,132	6 - مطالبات على البنوك
1,714,200	-	-	39,164	89,066	1,585,970	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريق
420,564	2	31	145	742	419,644	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
252,387	-	-	-	17,585	234,802	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,429,340	-	2,409	1,770	20,621	1,404,540	12 - موجودات أخرى
4,802,688	15,575	6,359	139,535	345,841	4,295,378	
%100.0	%0.3	%0.1	%2.9	%7.2	%89.4	نسبة التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

81

د - تعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
27,585	-	-	-	155	27,430	1 - بنود نقدية
495,518	-	-	-	-	495,518	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
856,523	32,823	990	177,825	299,087	75,798	6 - مطالبات على البنوك
688,364	-	-	1,309	5,498	681,557	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
402,583	-	-	-	-	402,583	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
107,023	-	-	-	-	107,023	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,439,227	73	1,764	13,361	5,247	1,418,782	12 - موجودات أخرى
3,746,823	32,896	2,754	192,495	309,987	3,208,691	
%100.0	%0.9	%0.1	%5.1	%8.2	%85.6	نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
26,313	-	-	-	-	26,313	1 - بنود نقدية
508,977	-	-	-	-	508,977	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
371,553	14,460	1,176	63,100	177,685	115,132	6 - مطالبات على البنوك
758,263	-	-	1,655	8,262	748,346	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
404,830	-	-	6	341	404,483	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
251,888	-	-	-	17,585	234,303	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,347,914	-	2,409	1,770	20,621	1,323,114	12 - موجودات أخرى
3,669,738	14,460	3,585	66,531	224,494	3,360,668	
%100.0	%0.4	%0.1	%1.8	%6.1	%91.6	نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

82

هـ - التعرض للائتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي

كما في 31 ديسمبر 2011	ألف دينار كويتي				
	الكويت	آسيا	أوروبا	أمريكا	أخرى
1 - بنود نقدية	-	-	-	-	-
2 - مطالبات على السيادية	-	-	-	-	-
3 - مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-
4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-
5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-
6 - مطالبات على البنوك	232	183,866	38,454	151	2,128
7 - مطالبات على الشركات	836,175	19,635	28,149	-	-
8 - مطالبات على موجودات التوريق	-	-	-	-	-
9 - الإستهلاكات التنظيمية	15,585	-	-	-	-
10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-
11 - التعرض للقروض المتأخرة	413	-	-	-	-
12 - موجودات أخرى	49,053	-	-	-	-
	901,458	203,501	66,603	151	2,128
نسبة التعرض للائتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي	76.8%	17.3%	5.7%	0.0%	0.2%
	100.0%				

كما في 31 ديسمبر 2010	ألف دينار كويتي				
	الكويت	آسيا	أوروبا	أمريكا	أخرى
1 - بنود نقدية	-	-	-	-	-
2 - مطالبات على السيادية	-	-	-	-	-
3 - مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-
4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-
5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-
6 - مطالبات على البنوك	-	40,142	35,356	2,743	1,113
7 - مطالبات على الشركات	837,624	80,804	37,509	-	-
8 - مطالبات على موجودات التوريق	-	-	-	-	-
9 - الإستهلاكات التنظيمية	15,161	401	139	31	2
10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-
11 - التعرض للقروض المتأخرة	499	-	-	-	-
12 - موجودات أخرى	81,426	-	-	-	-
	934,710	121,347	73,004	2,774	1,115
نسبة التعرض للائتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي	82.5%	10.7%	6.4%	0.2%	0.1%
	100.0%				

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

83

و- مجموع التعرض للإئتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 أشهر	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
27,585	-	-	-	-	27,585	1 - بنود نقدية
495,518	-	95,060	113,594	182,561	104,303	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
811,354	98,623	63,975	43,988	227,637	377,131	6 - مطالبات على البنوك
1,572,323	414,871	208,849	296,572	361,786	290,245	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
418,168	395,246	6,624	4,604	6,404	5,290	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة
-	-	-	-	-	-	ل 35% من المخاطر المرجحة
107,436	122	2,353	658	141	104,162	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,488,280	438,770	163,215	146,174	247,180	492,941	12 - موجودات أخرى
4,920,664	1,347,632	540,076	605,590	1,025,709	1,401,657	
						نسبة مجموع التعرض للإئتمان عن طريق فترات الإستحقاق المتبقية
%100.0	%27.4	%11	%12.3	%20.8	%28.5	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 أشهر	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
26,313	-	-	-	-	26,313	1 - بنود نقدية
508,977	-	100,048	112,129	170,998	125,802	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
450,907	25,327	4,388	5,162	100,725	315,305	6 - مطالبات على البنوك
1,714,200	589,285	259,635	209,827	320,041	335,412	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
420,564	398,946	6,458	5,331	5,034	4,795	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة
-	-	-	-	-	-	ل 35% من المخاطر المرجحة
252,387	43	646	-	28,480	223,218	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,429,340	295,800	135,424	78,534	413,557	506,025	12 - موجودات أخرى
4,802,688	1,309,401	506,399	410,983	1,038,835	1,536,870	
						نسبة مجموع التعرض للإئتمان عن طريق فترات الإستحقاق المتبقية
%100.0	%27.3	%10.5	%8.6	%21.6	%32.0	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

84

ز - التعرض للائتمان الممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 أشهر	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
27,585	-	-	-	-	27,585	1 - بنود نقدية
495,518	-	95,060	113,594	182,561	104,303	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
586,523	19,901	-	23,036	197,001	346,585	6 - مطالبات على البنوك
688,364	230,486	77,483	127,696	136,262	116,437	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
402,583	390,620	3,670	2,281	3,342	2,670	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
107,023	122	2,353	658	141	103,749	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,439,227	437,486	130,008	134,580	244,482	492,671	12 - موجودات أخرى
3,746,823	1,078,615	308,574	401,845	763,789	1,194,000	
						نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية
%100.0	%28.8	%8.2	%10.7	%20.4	%31.9	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 أشهر	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
26,313	-	-	-	-	26,313	1 - بنود نقدية
508,977	-	100,048	112,129	170,998	125,802	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
371,553	15,739	-	-	64,146	291,668	6 - مطالبات على البنوك
758,263	279,671	93,702	70,400	172,268	142,222	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
404,830	396,078	2,821	2,772	971	2,188	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
251,888	43	646	-	28,480	222,719	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,347,914	294,443	97,373	77,602	402,301	476,195	12 - موجودات أخرى
3,669,738	985,974	294,590	262,903	839,164	1,287,107	
						نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية
%100.0	%26.9	%8.0	%7.2	%22.9	%35.1	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

85

ح - تعرض الائتمان الغير ممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2011
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1 - بنود نقدية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
224,831	78,722	63,975	20,952	30,636	30,546	6 - مطالبات على البنوك
883,959	184,385	131,366	168,876	225,324	173,808	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
15,585	4,626	2,954	2,323	3,062	2,620	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة
-	-	-	-	-	-	ل 35% من المخاطر المرجحة
413	-	-	-	-	413	11 - التعرض للقروض المتأخرة
49,053	1,284	33,207	11,594	2,698	270	12 - موجودات أخرى
1,173,841	269,017	231,502	203,745	261,920	207,657	
						نسبة التعرض للائتمان غير الممول عن طريق فترات الإستحقاق المتبقية
%100.0	%22.9	%19.7	%17.4	%22.3	%17.7	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 شهرا	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1 - بنود نقدية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
79,354	9,588	4,388	5,162	36,579	23,637	6 - مطالبات على البنوك
955,937	309,614	165,933	139,427	147,773	193,190	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
15,734	2,868	3,637	2,559	4,063	2,607	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة
-	-	-	-	-	-	ل 35% من المخاطر المرجحة
499	-	-	-	-	499	11 - التعرض للقروض المتأخرة
81,426	1,357	38,051	932	11,256	29,830	12 - موجودات أخرى
1,132,950	323,427	212,009	148,080	199,671	249,763	
						نسبة التعرض للائتمان غير الممول عن طريق فترات الإستحقاق المتبقية
%100.0	%28.5	%18.7	%13.1	%17.6	%22.0	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

86

ط - انخفاض قيمة القروض عن طريق المحفظة المعيارية

2010			2011		
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي		
إجمالي الدين المخصص المحدد صافي الدين			إجمالي الدين المخصص المحدد صافي الدين		
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
14,043	(15,421)	29,464	-	-	-
233,949	(145,818)	379,767	103,149	(41,672)	144,821
-	-	-	-	-	-
3,896	(13,980)	17,876	3,875	(5,308)	9,183
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
251,888	(175,219)	427,107	107,024	(46,980)	154,004

ي - المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل عن طريق المحفظة المعيارية

2010		2011	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
3,238	-	-	-
38,685	52,417	94,417	75,691
-	-	-	-
377	5,823	(1,343)	5,099
-	-	-	-
-	-	-	-
-	15,298	7,333	13,839
42,300	73,538	100,407	94,629

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

87

ك - انخفاض قيمة القروض والمخصصات عن طريق القطاع الجغرافي

2010 ألف دينار كويتي			2011 ألف دينار كويتي			
إجمالي الدين	المخصص المحدد	صافي الدين	إجمالي الدين	المخصص المحدد	صافي الدين	
348,977	(111,132)	237,845	154,004	(46,980)	107,024	الكويت
78,130	(64,087)	14,043	-	-	-	آسيا
-	-	-	-	-	-	أوروبا
-	-	-	-	-	-	أمريكا
-	-	-	-	-	-	أخرى
427,107	(175,219)	251,888	154,004	(46,980)	107,024	

كما في 31 ديسمبر 2011، هناك مخصص عام بمبلغ 94,629 ألف دينار كويتي (2010 : 73,538 ألف دينار كويتي) يتعلق بدولة الكويت.

ل - الحركة على المخصصات

2010 ألف دينار كويتي			2011 ألف دينار كويتي			
محدد	عام	المجموع	محدد	عام	المجموع	
175,219	73,538	248,757	46,980	94,629	141,609	المخصصات في 1 يناير
(240,984)	-	(240,984)	(866)	-	(866)	مبالغ مشطوبة
(866)	-	(866)	26,311	-	26,311	فروقات تحويل
26,311	-	26,311	(9)	-	(9)	مستردات
(9)	-	(9)	108,400	21,091	129,491	مضاف لبنك الكويت المركزي
87,309	21,091	108,400	53,730	(1,498)	52,232	بيان الدخل
46,980	94,629	141,609	175,219	73,538	248,757	المخصصات في 31 ديسمبر

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

88

م - التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

2010 ألف دينار كويتي		2011 ألف دينار كويتي	
التعرض للائتمان بعد تخفيض مخاطر الائتمان	التعرضات المصنفة	التعرض للائتمان بعد تخفيض مخاطر الائتمان	التعرضات المصنفة
26,313	-	27,585	-
509,191	-	495,735	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
133,083	278,251	92,292	603,088
941,796	-	888,819	-
-	-	-	-
379,757	-	402,572	-
-	-	-	-
157,963	-	65,437	-
589,257	-	801,507	-
2,737,350	278,251	2,773,947	603,088

6 - تخفيف خطر الائتمان :

لا يتم تصفية أي بنود، سواء ضمن الميزانية العمومية أو ضمن بنود خارج الميزانية العمومية، في طريقة احتساب كفاية رأس المال.

تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمات المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن : الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات... الخ. طبقاً لسياسة الائتمان، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص، تتطلب السياسة الائتمانية المعمول بها لدى المجموعة إعادة تقييم ضمانات الأسهم المقدمة، بالإضافة إلى ذلك، وفي حالة الضمانات المقدمة بعمولات أجنبية مختلفة يتم تقييم الضمانات على أساس يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل بالمجموعة لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بالمجموعة بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحايّد لتصنيف الأسهم المقبولة لدى المجموعة كضمانات للتسهيلات الائتمانية، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

وتشتمل الضمانات المقبولة لدى المجموعة على النقد والكفالات المصرفية والأسهم والعقارات وما إلى ذلك وفقاً لشروط معينة تتعلق بالضمانات المؤهلة والهوامش المطلوبة على النحو المحدد في السياسة الائتمانية للمجموعة. كما أن عناصر تخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لاحتساب كفاية رأس المال تتضمن الضمانات المقدمة في صورة نقد وأسهم والكفالات وذلك وفقاً للقواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال. ولأغراض احتساب كفاية رأس المال، فإن الفئة الأساسية لضمانات للأطراف المقابلة الضامنة هي البنوك ذات التصنيفات المقبولة والأسهم المحلية المدرجة والتي تشكل النوع الرئيسي للضمانات والجزء الأكبر من الضمانات المستخدمة لتخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لكفاية رأس المال.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

تم تغطية انكشاف البنك لمخاطر الائتمان من خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي :

2011 ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2011
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	27,585	1 - بنود نقدية
-	-	-	495,518	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	183	-	811,354	6 - مطالبات على البنوك
-	153,876	482,089	1,572,323	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
-	6,995	14,029	418,168	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة
-	-	-	-	ل 35% من المخاطر المرجحة
-	41,793	72,322	107,436	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	656,993	662,735	1,488,280	12 - موجودات أخرى
-	859,840	1,231,175	4,920,664	

2010 ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2010
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	26,313	1 - بنود نقدية
-	-	-	508,977	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	450,907	6 - مطالبات على البنوك
-	231,724	531,544	1,714,200	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
-	31,796	19,866	420,564	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة
-	-	-	-	ل 35% من المخاطر المرجحة
-	94,185	175,522	252,387	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	791,094	747,609	1,429,340	12 - موجودات أخرى
-	1,148,799	1,474,541	4,802,688	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

90

7 - متطلبات رأس المال لمخاطر السوق :

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي :

2011	2010
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
-	-
-	20
240	256
-	-
-	-
240	276

- 1 - مخاطر مراكز سعر الفائدة
- 2 - مخاطر مراكز الأسهم
- 3 - مخاطر العملات الأجنبية
- 4 - مخاطر السلع
- 5 - الخيارات

8 - مخاطر العمليات :

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر العمليات والبالغة 17,915 ألف دينار كويتي (2010 : 19,239 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصرفي لمخاطر العمليات بشكل منفصل لبلر 2 (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم اعتماداً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر العمليات.

9 - مركز حقوق الملكية :

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن بعض الحصص في الصناديق المدارة من قبل المجموعة مأخوذة لتتوافق مع التعليمات التي تتطلب من المجموعة بصفتها مدير الصندوق، بامتلاك 5% كحد أدنى من الوحدات المصدرة. إن امتلاك أدوات حقوق الملكية الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات متاحة للبيع. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر، عند استبعاد أو انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، يتم تحويل أية تعديلات في القيمة العادلة السابقة والمدرجة في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل المجمع.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معطى، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمارات مماثلة أو استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة أو طرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. تعتبر إدارة البنك إن الاستثمارات المتاحة للبيع في الأسهم قد تعرضت لهبوط في قيمتها عند وجود هبوط مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2011

91

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي :

2010 ألف دينار كويتي	2011 ألف دينار كويتي	
215,989	326,632	1 - قيمة الاستثمارات المفصّل عنها في الميزانية العمومية
		2 - نوعية وطبيعة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع:
180,853	279,921	- أسهم مسعرة
35,136	46,711	- أسهم غير مسعرة
215,989	326,632	
244	352	3 - الأرباح المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
		4 - مجموع الأرباح غير المحققة (بالصافي) المدرجة في الميزانية العمومية
4,581	67,595	ولكن ليس من خلال بيان الدخل
2,061	30,418	5 - 45% من بند 4 والمتضمنة في الشريحة TIER 2 من رأس المال
25,616	34,735	6 - متطلبات رأسمالية متاحة للبيع

10 - مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك :

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك، تظهر السياسة تعليمات التخطيط لخطر سعر الفائدة، والتقرير والتحوط. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضاً. تظهر أيضاً السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقاً. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق/إعادة التسعير للتعرض الضمني.

على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استناداً إلى فجوة إعادة التسعير هو :

2010 ألف دينار كويتي		2011 ألف دينار كويتي		
التأثير على العائد		التأثير على العائد		
±@%2	±@%1	±@%2	±@%1	
26,927	13,464	16,563	8,282	دينار كويتي
506	253	(1,625)	(813)	دولار أمريكي
225	113	326	163	عملات أخرى
± 27,658	± 13,829	± 15,264	± 7,632	

شبكة الفروع

92

فاكس	تلفون	
22464870	22990000	مبارك الكبير
22404826	22990005	شارع عبدالله مبارك
23720449	22990043	أبو حليفة (كويت ماجك)
24741951	22990004	المطار (الوصول)
24712088	24712099	المطار (الجمارك)
24741951	24740026	المطار (المغادرة)
23913905	22990011	الفحيحيل - مجمع أجيال
24724867	22990045	الري
22411961	22990058	برج الداو
23280662	22990042	علي صباح السالم
24571797	22990056	النعيم
24719677	22990057	الرابية
22418997	22990060	شارع السور
24889129	22990036	الأندلس
24887316	22990019	العارضية
22990193	22990059	ضاحية عبدالله مبارك
23830726	22990041	الظهر
22990102	22990062	الدسمة
23980434	23980254	شرق الأحمدى
23923779	22990006	الفحيحيل
24723493	22990027	الفروانية (الجمعية)
22990232	22990064	هدية
22616451	22990016	حولي
22621904	22990020	حولي - شارع بيروت
23840191	22990017	جابر العلي
25334632	22990035	الجابرية
24551580	22990007	الجهراء
22990153	22990063	جليب الشيوخ
24745584	22990008	خيطان
24810549	22990015	الخالدية
24610062	22990038	المنطقة الحرة
24335856	22990763	وحدة حساب العامل
22573880	22990044	المنصورية
22474151	22990031	مجمع الوزارات
24723487	22990010	العمرية
25440035	22990024	القرين
25719570	22990033	رأس السالمية
25654902	22990018	الرميثية
22990354	22990054	صباح السالم
23617302	22990012	الصباحية
22463492	22990030	الصالحية
25727053	22990023	السالمية
25610780	22990051	سلوى
22454869	22990026	شرق
24837952	22990021	الشويخ
24345382	22990034	الدائري السادس
25737326	22990048	سوق السالمية
22990355	22990055	جنوب السرة
24877318	22990013	الصليبخات
24817859	22990028	سوق الخضار
25379277	22990046	غرب مشرف
25352182	22990032	اليرموك